الشعبويةُ المعاصرةُ في تونس: ديمقراطيةٌ أم هجينٌ تَسلُّطي؟

د. وفاء علي علي داود
مدرس العلوم السياسية
كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف
wdawoud@eps.bsu.edu.eg

الملخص:

يسعى البحث إلى تشريح مفهوم (الشعبوية)، وتحديد خريطة المفاهيم المرتبطة بها كـ: الشمولية والاستبداد، والديمقراطية، والقيادة الكاريزمية، بالإضافة إلى تحديد مؤشرات قياسية للخطاب الشعبوي، ورصد مدى تمهيد الشعبويةُ الطريقَ لاستعادة السلطوية، والتعرف على سماتها في تونس، وأسباب تصاعدها، ومدى ارتباط ذلك بأزمة الثقة السياسية.

وترجع أهمية البحث إلى المساهمة في فهم الشعبوية في منطقة الشرق الأوسط عامة وشمال إفريقيا بشكل خاص، وتحديد ما إذا كانت جديدة على المجتمعات العربية أم أنها إرث يتجدد في ثوبٍ مُغايرٍ. وتستند الدراسة على تحليل مؤشري الثقة السياسية، والديمقراطية التونسية في التقارير الدولية والعربية مثل عرب بارومتر(Arab Barometer)، واستطلاع القيم العالمي((**WVS**) World Values Survey) ومسح الحزب العالمي (Global Party Survey). فضلاً عن أن الدراسة تتبنى منهجي: تحليل النظم وتحليل مضمون Content Analysis خطاب تنصيب الرئيس التونسي، وفحص ملامح الشعبوية فيه.

الكلمات الدالة: الشعبوية المعاصرة، الثقة السياسية، التسلطية، الهجين، تونس.

Contemporary populism in Tunisia: a democracy or an authoritarian hybrid?

Abstract

This paper discusses the concept of populism and critical concepts associated with it, such as authoritarianism, democracy, and charismatic leadership. Alongside this, it sheds light on fundamental indicators of populist discourse and approaches to measure it. The paper aims to demonstrate the features of contemporary populism in Tunisia, illustrate the reasons for its escalation, and uncover if these reasons are related to political distrust. The significance of the paper is due to its contribution to understanding populism in the Middle East and North Africa generally and determining whether it is a new phenomenon in the Arab world or is it a legacy that has been renewed recently. The paper, therefore, tracks political trust and democracy in the Arab Barometer and the World Values Survey, in addition to tracking the state of Tunisian populism by analyzing the Global Party Survey (GPS) results. Furthermore, the paper adopts thus the content and system analysis to reveal the vital populist features in the statements of the President of the Tunisian Republic.

Keywords: Populism, Political trust, Authoritarianism, Hybrid, Tunisia.

المقدمة:

إن الشعبوية ليست ظاهرة حديثة، بل تعود جذورها إلى نهاية القرن التاسع عشر [1] حيث تغلغلت في شتى المجالات السياسية والثقافية لاسيما في المجتمعات الغربية[2]. ويُعد أحد أهم أسباب شيوع وانتشار الشعبوية، فقدان الثقة السياسية بين المواطنين والمؤسسات السياسية الرئيسة كالحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية[3]، وكثرة أزمات الديموقراطية الليبرالية، فضلاً عن إخفاقات النُّخب الحاكمة. وعليه طرحت الرموز الشعبوية خطابًا شعبويًّا تَزعُم فيه قدرتها على

إنقاذ الشعب من عيوب وأخطار الديموقراطية، ويقوم هذا الطرح بالأساس على تدشين وترسيخ فكرة "الديمقراطية الشعبية" التي ترتكز على العلاقة المباشرة بين القائد الشعبوي والشعب المُهمَّش[4]. وبالتالي يتلاشي فيها دور الأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات الوسيطة[5].

ومع الحراك السياسي وثورات الربيع العربي بدأ حديث المفكرين وباحثي السياسة المقارنة عن ظهور المد الشعبوي على الساحة العربية مُستغلاً الفراغ السياسي، واتساع فجوة الثقة السياسية، الأمر الذي تجلَّى واضحًا في الحالة التونسية بعد ثورة الياسمين في ديسمبر عام 2010؛ فمع صعود رئيس الجمهورية المنتخب (قيس سعيد) ظهرت ممارسات شعبوية عدة في حكومته[6]، الأمر الذي يطرح تساؤلات عديدة حول مفهوم الشعبوية ومستقبل الديمقراطية النيابية في تونس، وهل تعد الشعبوية التونسية أيديولوجية وممارسات سياسية جديدة تهدف حقًّا لتدشين وترسيخ الديمقراطية أم أنها هجين وموروث تسلطي في ثوبٍ جديدٍ يتلاءم مع الحراك الثوري بهدف الارتداد لأنظمة ما قبل الثورات؟ أم أنها جزء من شبكة شعبوية عالمية؟ وإن كانت كذلك فما ملامحها؟ وما مدى تأثيرها محليًّا وإقليميًّا؟

ومع التعمق في البحث تطرح الدراسة تساؤلات أخرى منها: هل تعد الشعبوية ديمقراطية أم شمولية؟ وما الفرق بينها وبين النظم التسلطية؟ وهل الشعبوية إسلامية تعكس نمط الخلافة في الإسلام السياسي، أم أنها قيادة كاريزيمية قومية؟

كل هذه التساؤلات تحاول الدراسة بصورةٍ مختصرةٍ الإجابة عليها، وذلك من خلال فحص وتحليل ما توصلت إليها الأدبيات والدراسات السابقة، بالإضافة إلى تطبيق منهجية تحليل خطاب الرئيس التونسي وتحليل النظم، وتحليل بيانات استطلاع القيم العالمي، وعرب بارومتر فضلاً عن مسح الحزب العالمي.

أهداف وأهمية الدراسة:

تسعى الدراسةُ إلى تعريف مفهوم الشعبوية، ومحددات الخطاب الشعبوي، ومحاولة حسم الجدل حول الشعبوية، وما إذا كانت ديمقراطية أم استبدادية. إلى جانب الوقوف على حالة الثقة السياسية والديمقراطية في تونس المعاصرة، ومن ثم رصد وتحليل ملامح ومرتكزات الممارسات الشعبوية في خطاب الرئيس التونسي بعد الثورة.

وقد تُعد هذه الدراسة إضافة جديدة في حقل الدراسات السياسية المقارنة لاسيما في البحوث التي تناولت تنامي ظاهرة الشعبوية في الدول العربية، وبالأخص تونس بعد ثورة الياسمين؛ حيث تحاول كشف ملامح المد الشعبوي التونسي، وأثره على عملية الديمقراطية.

إشكالية ومنهج الدراسة:

تتساءلُ هذه الدراسة عن ماهية مفهوم الشعبوية، ومحددات الخطاب الشعبوي، وما إذا كانت الشعبوية ديمقراطية أم شمولية أم إنها تعكس السمات الشخصية للقيادة القومية؟ وهل الشعبوية ظاهرة غربية أم إنها موجودة في النظم العربية؟ كما تتساءلُ الدراسة عن ملامح الشعبوية في تونس بعد ثورة الياسمين، وآلياتها وأشكالها وأثرها على تدشين وترسيخ الديمقراطية.

وتستند الدراسة على تحليل مؤشري: الثقة السياسية، والديمقراطية التونسية في التقارير الدولية والعربية مثل (عرب بارومتر) و(استطلاع القيم العالمي)، بالإضافة إلى رصد وتحليل الملامح الشعبوية في تونس من خلال الاعتماد على مسح الحزب الدولي. كما توظف الدراسة منهجي: تحليل النظم، وتحليل المضمون للوقوف على خطاب تنصيب رئيس الجمهورية التونسية لرصد وتحليل مضمون خطابه، وفحص ملامح الشعبوية فيه وتحديد نوعيتها.

الفرضيات:

تقوم الدراسة على أربع فرضيات أساسية وهي:

١- تعد الشعبوية خطابًا إستراتيجيًّا أكثر من كونها أيديولوجية أو نمطًا سياسيًّا.

٢- مع اتساع فجوة الثقة السياسية بين المواطن والمؤسسات السياسية الرئيسة(*) يزداد نفوذ المد الشعبوي في تونس.

٣- كلما زادت قوة المد الشعبوي التونسي، فَقَدَ النظام مساره الديمقراطي، وكانت الفرصة مواتية لإعادة توطيد الاستبداد.

٤- تمثل الشعبوية في تونس ظاهرة قديمة تتصل جذروها بالشعبوية العالمية.

*) يقصد بالمؤسسات السياسية الرئيسية بالحكومة، البرلمان، الأحزاب السياسية، ورئيس الجمهورية.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى محورين بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، يتناول المحور الأول: الإطار النظري الخاص بمفهوم الشعبوية، ومحددات قياس الخطاب الشعبوي، مع الإشارة إلى أهم جوانب الاختلاف بين الشعبوية والديمقراطية والاستبداد والقيادة الكاريزمية. في حين يُركِّز المحور الثاني على الحالة التونسية من خلال تسليط الضوء على مؤشرات الثقة السياسية، وصعود المد الشعبوي بالإضافة إلى ملامح الشعبوية في خطاب الرئيس (قيس سعيد).

أولاً: مفهوم الشعبوية ومحددات الخطاب الشعبوي

يتناول هذا القسم مفهوم الشعبوية، ومحددات وملامح الخطاب الشعبوي ومؤشرات قياسه. إلى جانب التعرض باختصار – منعًا للتوسع في البحث – إلى أوجه التشابه والاختلاف بين الشعبوية والاستبداد والديمقراطية والقيادة الكاريزمية.

١ – تشريح مفهوم الشعبوية:

إن ظاهرة الشعبوية ليست ظاهرة حديثة؛ حيث تعود جذورها إلى الستينيات، ولكن الجديد هو زيادة القوة الشعبية الداعمة لها سواء في نظم الديمقراطيات الراسخة أو الناشئة؛ ففي سياق الدول الغربية كانت الشعبوية مجرد تسمية لتحديد ظاهرتين تاريخيتين منفصلتين، ولم تكن هناك أهمية كبيرة مرتبطة بكلمة الشعبوية:

- الظاهرة الأولى للشعبوية: ظهرت في أمريكا بالنصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ حيث بدأت جذور الشعبوية في الحركة الزراعية التي أدت إلى تشكيل حزب الشعب في جنوب ووسط غرب الولايات المتحدة عام 1890. وركزت على حقوق الفلاحين والمهمشين في التمثيل السياسي.

- أما الظاهرة الثانية للشعبوية: تمثلت في الحركة الروسية النشطة خلال الفترة (1860–1870)، وهي حركة تكونت من المثقفين الروس الذين اعتقدوا أن الفلاحين هم الطبقة الثورية التي ستُنتج تطورات اجتماعية وسياسية[7].

- بينما ازدهرت الموجه الثالثة: في الثلاثينيات من القرن العشرين في أمريكا اللاتينية، والتي بُنيت عليها أنظمة تسلطية استبدادية، وهو ما تجلى في بروز الزعامة الكاريزمية في كل من الأرجنتين والبرازيل[8].

- أما عن النقلة النوعية للشعبوية والتي يعدها بعض الباحثين موجة رابعة للشعبوية، فكانت في السبعينيات بكل من أوروبا وأمريكا، وعادة ما كان يُطلق هذا الاسم على الأحزاب السياسية التي تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية[9]. الأمر الذي يشير إلى أن الأحزاب السياسية التي تفتقر إلى الديمقراطية في داخلها تعتبر بشكلٍ أو بآخر شعبوية، فهي في الأساس أحزاب قائمة على شخصية رئيس الحزب[10]، وتفتقر إلى الإطار المؤسسي من ناحية، كما لا تتميز في برنامجها وأيديولوجيتها عن غيرها من الأحزاب، وعادة ما تكون برامجها مجرد أوراق مكتوبة لا تلتزم بها النخبة الحزبية.

ومع مرور الوقت حدثت نقلة نوعية حيث انتشرت الشعبوية بين أحزاب اليمين المتطرف، ولعل هذا ما يفسر تعريف البعض للشعبوية بأنها أيديولوجية[11]، فعلى سبيل المثال يعد (مولر) الشعبوية، أيديولوجية سياسية تشكك في شرعية النخب السياسية التقليدية من خلال الادعاء بأنها الممثل الحقيقي والوحيد للشعب، ومن ثمَّ يميل الشعبويون إلى تقويض التعددية السياسية من خلال التشكيك في شرعية منافسيهم([12]).

وبناء على ما سبق سرده، ومن خلال هذا التتبع التاريخي المختصر السالف للشعبوية نلاحظ ارتباطها بالقيادة الفردية الكاريزمية من ناحيةٍ، وبالزبائنية السياسية[*] أو الأحزاب الشخصية من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ذلك لم تعد الشعبوية مجرد رد فعل عارض ومؤقت على بعض المواقف السياسية وإنما يتم التعامل معها بوصفها أيديولوجية أكثر من كونها إستراتيجية للوصول إلى السُلطة من فئات لا تنتمي للعمل السياسي.

---

*) ظاهرة النائب الذي يدخل البرلمان مستقلًا أو على قوائم أحد الأحزاب، لينتقل بعدها إلى حزب آخر وأجندة سياسية أخرى بحثًا عن تحالفات جديدة أو سعيًا لضمان مقعده البرلماني والامتيازات المالية والاجتماعية التي تأتي مع عضوية البرلمان.

وفي تتبع للجهود البحثية للوقوف على تعريف المفهوم، يعتبر مؤتمر "تعريف الشعبوية" الذي عُقد في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في الفترة من 20 إلى 21 مايو عام 1967، بمشاركة نخبة من العلماء في مقدمتهم ريتشارد هوفستيدتر Richard Hofstaedter وإرنست جيلنر Ernest Gellner وإيزيا برلين Isaiah Berlin، أحد أهم المحاولات الأولى لباحثي النظم السياسية المقارنة للوقوف على مصطلح الشعبوية. في ذلك المؤتمر حذرت إيزيا برلين(**) من أن " صيغة واحدة لتغطية الشعبوية في كل مكان لن تكون مفيدة للغاية"، وأنه "يجب ألا نعاني من مجتمع سندريلا، والذي أعني به ما يلي: أن هناك حذاءًا – الكلمة" الشعبوية"– التي يجب أن توجد قَدمٌ لها في مكان ما".[13]

حيث أدى عدم تجانس الرموز الشعبوية إلى جانب خطاباتها المتباينة إلى صعوبة الوصول إلى تعريفات متسقة يمكن تعميمها، ومن ثمَّ كان ولا يزال مصطلح الشعبوية مصدرًا دائمًا للخلاف في أدبيات النظم السياسية المقارنة مما أدى إلى تولُّد مجموعة متنوعة من التعريفات والتفسيرات المتعددة لتأثيرها على الحياة السياسية، لذا اختلف باحثو علم السياسة في تناول لفظ الشعبوية؛ فالبعض يراها ظاهرة[14] أو نمطًا سياسيًّا يقع بين الحكم الدستوري والديكتاتورية، بينما يزعُم بعض آخر من الباحثين أنها أيديولوجية سياسية مميزة، مثلها في ذلك مثل "الاشتراكية" أو "الشيوعية" أو "الليبرالية"، وأنها تقوم على الاعتقاد بأن الشعب هو مصدر الفضيلة، كما إنها تتسم بالحنين إلى الماضي، وكراهية الأجانب، إضافة لانعدام الثقة في الديمُقراطية الليبرالية[15].

وبين هذا الرأي وذلك هناك من يرى أن الشعبوية مجرد مجموعة من الأفكار الديماجوجية المضللة التي تعكس إستراتيجية مانوية تقسِّم المجتمع بين قسمين:

(الأنا): أي الشعب المهمش الذي يقع أفراده في قاع المجتمع.

مقابل (الآخر): أي النُّخب، أصحاب النفوذ الذين يحتلون أعلى مستويات الهرم الطبقي.

**) في هذا السياق تعتقد إيزيا برلين أن الشعبوية تمثل غالبية الأشخاص الذين تضرروا بطريقة ما من قِبل النخبة، سواء اقتصاديًّا أو سياسيًّا.

ووفقًا لهذا الرأي فإن الشعبوية تعكس مقولة "جورج بوش": «من ليس معنا فهو ضدنا» حيث تعادي الشعبوية طبقة (الآخر) أي النُّخب السياسية وكافة الكيانات السياسية التي تقوم على ركيزة الديمقراطية النيابية بمعناها التقليدي.

وتتفق الباحثة مع هذا الاتجاه؛ حيث لا تعتقد أن الشعبوية تحمل أي أفكار أو مبادئ نموذجية عامة لتشكل أيديولوجية أو نمطًا سياسيًّا عامًا يمكن تعميمه؛ فمن ناحيةٍ تضمنت الأيديولوجيات السياسية عادةً مجموعة من القيم المعيارية المتماسكة والمبادئ السياسية التي توفر رؤية أخلاقية للحياة السياسية المقترحة، بالإضافة إلى إطارٍ عقائدي ومجموعة منهجية من المعتقدات لفهم العملية السياسية، فضلاً عن أن الأيديولوجية تقدم خُطة عملية للعمل الجماعي لتحقيق أهداف أخلاقية مشتركة، وعادة ما توظف النخب الأيديولوجية لتنظيم وهيكلة القيم والمواقف والمعتقدات السياسية. وبالتالي، تفتقر الشعبوية إلى النصوص النظرية الأساسية والممارسات السياسة العملية أي المكونات الأساسية للأيديولوجية، لذا لا يمكن اعتبار الشعبوية أيديولوجية بأية حالٍ من الأحوال.

ومن ناحيةٍ أخرى، شاعَ تعريف الشعبوية بوصفها مجموعة من الأفكار بين الباحثين الأوروبيين في السياسة الحزبية حيث يصور هذا المنظور الشعبوية باعتبارها مجموعة فريدة من الأفكار التي تعكس صراعًا مانويًّا بين إرادةٍ متجددةٍ للشعب ونُخبة متآمرة. وبالتالي يقوم الخطاب الشعبوي على أفكار تؤكد:

(أ) رؤية أخلاقية ثنائية بين الخير والشر.

(ب) إعلان الشعب ضد النخبة.

(ج) تصوير النُّخب على أنها فاسدة وتسعى لتحقيق مصالحها الشخصية.

ورغم هذا الطرح المميز للشعبوية وتحديد المعايير الثنائية للشعبوية والتي تتضمنها أيديولوجيات سياسية عدة حول صراعات الخير والشر، مثل الليبرالية الكلاسكية التي تقوم على نقد الدولة لصالح الأسواق الحرة، أو الماركسية التي تركِّز على الصراع بين العمال والبرجوازية، أو كالحركات البيئية التي تدعو إلى استخدام مصادر الطاقة البديلة، والحركات النسوية المناهضة للسُّلطة الأبوية. بالإضافة إلى نقد النُّخب السياسية التي تقوم على مصلحة الذات والزبائنية

السياسية إلا إنه يجب قياس مدى التزام القيادات والرموز الشعبوية بهذه الأفكار وتحديد ما إذا كانت الأفكار المناهضة للمؤسسة السياسية والمؤيدة للشعب التي تعبر عنها النخب الشعبوية حقيقية أما أنها محض شعارات تُستخدم فقط بهدف الوصول للسلطة والتغلب على الخصم السياسي.

ومن ثمَّ، برز منظور ثالث يعد الشعبوية شكلاً من أشكال الخطاب[16]، ونهجًا متبعًا في الاتصال السياسي يقوم على صورٍ واستعارات معينة لبناء الحجج وتوصيل المعاني وإقناع المؤيدين. بعبارة آخرى، تعد الشعبوية خطابًا إستراتيجيًّا يقوم على ثلاث أبعاد أساسية،هي:

١– المهارات الشخصية للقيادة الشعبوية (الكاريزمية).

٢– الشعارات السياسية: وما تشملها من حجج تعتمد على العقل والمنطق.

٣– جذب التعاطف الشعبي (الشفقة).

ولا توجد معايير محددة لضمان مصداقية هذا الخطاب. ومن ثم، قد تتبنى الرموز الشعبوية أفكارًا معينة في خطابها، مثل ادعاء الديمقراطية، ومناهضة النخب السياسية الفاسدة ورفض فكرة أنها الممثل الحقيقي لإرادة الشعب والطبقات المُهمشة، ولكنها تتناسى هذه الشعارات بمجرد وصولها للسُلطة، بل قد تسلك مسارات متناقضة تمامًا وخطاباتها الشعبوية. وبالتالي يُنظر إلى الشعبوية على أنها شكل من أشكال الخطاب الذي يقدم ادعاءات رمزية حول مصدر السلطة الشرعية وأين يجب أن تكمن السُلطة بشكل صحيح، وتقوم على أساسيين هما[17]: أن السلطة الشرعية الوحيدة تنبع مباشرة من "إرادة الشعب". وأن النُّخب الحالية ما هي إلا عدو للشعب، وتُحسب بشكلٍ أو بآخر على الدولة العميقة، لذا تعد الشعبوية مجرد خطاب وأسلوب للتعبئة الشعبية يستغل المعاناة الاقتصادية والاجتماعية والأزمة الديمقراطية.

ويقدم القائد الشعبوي نفسه – كما أسلفنا الذِّكر – عادةً في صورة القائد الزعيم المنقذ للشعب، ومن ثم تتركز الصلاحيات كافة في يده؛ لأنه يقرر ما هو الأصلح للشعب، وكأنه (الحاكم الفليسوف) كما كان في الحضارة الإغريقية. لذا تعد الشعبوية خطابًا إستراتيجيًّا أكثر من كونها أيديولوجية أو نمطًا سياسيًّا حيث تمثل الشعبوية استقطابًا أخلاقيًّا لنقد النظام القائم

سواء أكان ديمقراطيًا أو غير ديمقراطي(*). وتصف الشعبوية نفسها عادة بأنها حركة ديمقراطية راديكالية إلا إن مضمونها غير ديمقراطي ومتناقض؛ فمن ناحية تنتقد الشعبوية المؤسسات الديمقراطية والتعددية السياسية والنُّخب، رغم أنها اعتلت السُّلطة من خلال هذا النظام. ومن ناحية أخرى، ترى الشعبوية أن الديمقراطية تتمثل في التفويض الجبري من الشعب لها للسيطرة على السُّلطة وإضعاف التوازنات ونهج سياسة الزبونية (Clientelism). والشعبوية – باختصار – لفظ مشتق من كلمة (الشعب)، واصطلاحًا يُستخدم هذا المفهوم للدلالة على الانحياز للشعب في مواجهة النخبة ومؤسساتها.

وتعتمد الفئات الشعبوية على العلاقة المباشرة بينها وبين الشعب، ومن ثم لا تؤمن بشرعية المؤسسات النيابية كالبرلمان، أو الكيانات الوسيطة بين المواطن والحكومة كالأحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني. وتشير الشعبوية في خطابها إلى الصور البدائية للديمقراطية المباشرة، ويُقدِّم الزعيم الشعبوي نفسه – كما أسلفنا الذِّكر – كأنه الحاكم الفيلسوف والمنقذ الوحيد.

وبالتالي تميل الباحثة لتعريف الشعبوية بأنها: استقطابٌ سياسيٌّ قائمٌ على إستراتيجيةٍ خِطابيةٍ مُناهضةٍ للنُّخبِ والتعددية[18]؛ لجذبِ تعاطفِ الشعبِ لاسيما الفئات المُهمَّشة منه في مواجهةِ الكياناتِ السياسيةِ المُنافسةِ، ولإعادةِ حلقةِ الصراعِ إلى مُربعِ الصِّفر.

2- محددات وملامح الخطاب الشعبوي:

عادة ما تعتلي الرموز الشعبوية السلطة من خلال الانتخابات الشرعية، ورغم ذلك فإنها تنقلب على قواعد العمل الديمقراطي الذي أتى بها إلى الحكم؛ حيث تستغل نفوذها لبسط سيطرتها على مؤسسات الدولة كافة لاسيما السيادية، وتُعادي الديمقراطية النيابية والتعددية السياسية تحت شعارات الديمقراطية الشعبية[19]. فالشعبوية مجرد إستراتيجية تُستخدم لمناهضة الكيانات السياسية المنافسة خاصة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام التقليدي؛ لذا

*) إن الشعبوية تنمو ليس فقط في مجتمعات تتحول نحو الديمقراطية، بل في مجتمعات ديمقراطية راسخة كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة الرئيس ترامب، وكذلك نظم سياسية عدة في أوروبا.

فإن السلطة الشعبوية تنتهج الزبائنية لتكوين قاعدة شعبية عريضة. وعليه يمكن الإشارة إلى أهم محددات الشعبوية وهي كالتالي:

١. تظهر الشعبوية في حالة الاستقطاب السياسي نتيجة تدني مستويات الثقة السياسية، والاستياء من النظام المفروض على المجتمع من قِبل الطبقة الحاكمة التي يُعتقد أنها تحتكر السلطة، ومن ثم تقوم الشعبوية على مبدأين رئيسيين؛ هما: الاعتقاد بأن الشعب فوق الحكام، والعلاقة المباشرة بين الحاكم (الحكومة) والمحكوم (الشعب). علاوة على ذلك، تأتي الشعبوية باعتبارها رد فعل من رموز غير معروفة نتيجة الإحباط من البيروقراطية، وعدم الثقة في النُّخب[20]. وعليه، يظهر الشعبويون في أوقات التغيير الاجتماعي السريع وفي الأزمات.

٢. إستراتيجية مناهضة لسيادة القانون والفصل بين السلطات[21] والنُّخب الحاكمة، وللتعددية السياسية وللفكر المؤسسي الديمقراطي في مقابل الفكر الفردي القيادي، حيث تعد بمثابة عدو رئيسي للنخبة والمؤسسات الوسيطة مثل منظمات المجتمع المدني والبرلمان، والهيئات السيادية مثل القضاء والمحاكم الدستورية.

٣. خطاب نموذجي يقوم على الادعاء بأن الشرعية تكمن في "الشعب" ولا يوجد حكم ضمني حول مصداقيته، وقد يتميز محتوى ومضمون الخطاب بالعقلانية، ولكن تعكس الممارسة العملية زيفه.

٤. اختلاف مضمون الخطاب الشعبوي باختلاف قضايا المجتمع التي تعاني منها الأغلبية المهمشة أي القاعدة الشعبية التي تسعى القيادة الشعبوية لتعبئتها، فعلى سبيل المثال يركِّز مضمون الخطاب الشعبوي في نظم الديمقراطيات الراسخة في أوروبا الغربية على الهوية الوطنية في مواجهة المهاجرين، بينما يطعن الخطاب الشعبوي – في النظم غير الديمقراطية – بشرعية النخب الحاكمة.

٥. خطاب قومي راديكالي متغير حسب شخصية الفرد القائد، وعادة يقدم نفسه على أنه زعيم الأمة وأنه تجسيد للشعب؛ ومن ثم لا يُمكن ربط الشعبوية بأيديولوجية معينة؛ حيث تختلف باختلاف القيادة الشعبوية، وبالتالي تختلف المعايير الفردية في تحديد الصواب والخطأ وتصنيف من هُم الشعب، ومَن هُم النُّخب الفاسدة.

٦. تفتقر إلى رؤية تنظمية أو برنامج عام، بل إنها تهاجم كل ما هو فكري وأيديولوجي[22]؛ وبالتالي الشعبوية ليست أحزابًا أو حركات احتجاجية، بل هي إستراتيجية وتكتيك سياسي يوظِّف المنطق الشعبوي؛ لنزع الشرعية عن المعارضين، فالشعبوية ظاهرها ديمقراطي وباطنها استبدادي. لذا فإن الخطاب الحزبي الشعبوي خطاب مُتلوِّن يتغير ويتكيف مع القيم الأيديولوجية ومواقفها المتنوعة، فعلى سبيل المثال، يُنظر إلى الشعبويين في أوروبا الغربية على أنهم جزء من اليمين الراديكالي، بينما يوصف الشعبويين في وسط وشرق أوروبا باليسارية.

٧. خطاب استقطابي نقدي إقصائي[23] يقوم على تقسيم مانوي للمجتمع إلى فئتين: "الكيانات المتجانسة والكيانات العدائية" (أي الشعب النقي مقابل النخبة الفاسدة)، وتتوسع منهجية التقسيم إلى ما بين: (هم ونحن، بين الأخيار والأشرار)، وعادة ما يؤدي الاستقطاب الشعبوي إلى تنامي الاستبداد. ومثال على ذلك الخطاب السياسي للحملة الذي القاه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عام 2016؛ حيث ركز على علامات دايكتيك مثل الضمائر الشخصية واستخدامه للضمائر: (الأنا) التي تعبر عن ذات القائد، و(نحن) التي تعبر عن المواطنين الأمريكيين، و(هم) التي تعبر عن الآخر والذي لا يتوافق مع سياساته سواء من المواطنين بالداخل أو الشعوب الأخرى، وجعل هذه الضمائر قاعدة لأحاديثه، بدلاً من (نحن) التي تعتبر عن كافة طوائف الشعب بمؤيده ومعارضيه.

ومن ثم يهاجم رموز هذا الخطاب، المعلومات الواردة من وسائل الإعلام التقليدية، ويصفونها بأنها أخبار زائفة.

3- محاولات رصد وقياس الخطاب الشعبوي:

مع تصاعد شعبية ونفوذ الشعبوية خاصة في الدول الغربية، توالت محاولات عديدة لرواد النظم السياسية المقارنة في الدول الأوروبية وأمريكا؛ لرصد وقياس الخطاب الشعبوي بطريقة علمية منهجية، ومن أهم هذه المحاولات: قيام فان كاسل[24] Van Kesselعام 2015، بوضع قائمة بالأحزاب الشعبوية في 31 دولة أوروبية من خلال استشارة عدد من الخبراء تراوح عددهم من اثنين إلى أربعة في كل دولة على حدة، كما طوَّر كلٌّ من كيلا[25] Kyle وجولتشين Gultchinعام 2018، قاعدة بيانات تشمل 53 من قيادة شعبوية في 33 دولة من خلال رصد استخدام مفهوم الشعبوية في بحوث المجلات الأكاديمية. بينما قام فريق، أطلق على نفسه (فريق الشعبوية) Team Populism بالعمل مع صحفيين بصحيفة الجاردن The Guardian لتقديم استشارات لشبكة تتكون من 30 باحثًا لتصنيف قائمة تشمل 127 حزبًا سياسيًّا في 30 دولة أوروبية وتحديد أي هذه الأحزاب شعبوي أو غير شعبوي.

وفي نقلة نوعية من المحاولات المنهجية، ظهر استطلاع خبراء الشعبوية والأحزاب السياسية[26] the Populism and Political Parties Expert Survey (POPPA) الذي طرحه كل منMeijers and Zaslove والذي أُجري في 28 دولة أوروبية خلال عامي 2017و2018؛ حيث شمل استطلاع رأي 294 خبيرًا لتحديد مدى التزام 250 حزبًا سياسيًّا بخمس ملامح أساسية للخطاب الشعبوي، وتعتبر هذه المحاولة هي الأكثر شمولاً؛ إذ إنها اتبعت أسس المنهج العلمي الدقيقة لقياس الشعبوية، واستكمالاً لهذه النقلة قامت نوريس عام 2019 بالبناء على هذه المحاولة ودشنت ما يسمى بـ "مسح الحزب الدولي" وهو مسح دولي للخبراء؛ لرصد ومقارنة القيم الأيديولوجية الرئيسية، وكذا رصد الخطاب الشعبوي الذي تستخدمه الأحزاب السياسية في جميع أنحاء العالم.

وتقوم منهجية المسح على استطلاع رأي الخبراء(*) من خلال تصميم صحيفة استبيان مكوَّنة من 19 صفحة وتشمل 21 عنصرًا أساسيًّا من عناصر المسح المُصممة لتقدير القيم الأيديولوجية الرئيسة، ورصد الخطاب الشعبوي لحوالي 1052 حزبًا سياسيًّا في 163 دولة. وشمل المسح حوالي 1861 من خبراء الأحزاب والانتخابات في العالم. وركزت أسئلة الاستبيان على المعايير الرئيسة التي اقترحتها نوريس كما هو موضح في الجدول رقم (1).

الشكل (1): الإطار المفاهيمي للمنافسة الحزبية متعددة الأبعاد، وقياس القيم الحزبية والخطاب الشعبوي

<table>
<tr><td colspan="2">الانقسامات الرئيسية في المنافسة الحزبية</td></tr>
<tr><td colspan="2">السلطة الشرعية وعمليات صنع القرار
من الذي يجب أن يقرر قضايا السياسة
المؤسسة مقابل الأفراد</td></tr>
<tr><td>القيم الاقتصادية اليسارية
ما يجب القيام به، ودور الدولة مقابل الأسواق في إدارة الاقتصاد والرفاهية، وإعادة التوزيع</td><td>القيم الاجتماعية الليبرالية المحافظة
ما الذي يجب عمله ودور الدولة في إدارة النظام الاجتماعي والعلاقات الخارجية والقضايا الأخلاقية</td></tr>
<tr><td>الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية</td><td>الانقسامات الثقافية</td></tr>
</table>

*) هي طريقة يستخدمها الباحثون بشكل متزايد لبناء مؤشرات متعددة للظواهر المعقدة، مثل مؤشرات الإدارة الجيدة لمعهد البنك الدولي، ومؤشر إدراك الفساد لمنظمة الشفافية الدولية كما تستخدم هذه المنهجية في سلسلة من الدراسات المقارنة التي تسعى إلى تصنيف القيم الأيديولوجية ومواقف الأحزاب السياسية، بما في ذلك مجموعات البيانات المتخصصة التي أنتجتها سلسلة Chapel Hill Expert Survey CHES التي تُجرى كل 4 سنوات منذ 1999، والتي ركزت على قياس موقف الأحزاب الأوروبية من قضايا سياسة اليسار واليمين، مثل إدارة الاقتصاد والرفاهية الاجتماعية، وكذلك القيم الليبرالية والمواقف تجاه أوروبا.

المرتبطة بالطبقة الاجتماعية والاقتصادية والدخل والثروة والفقر والمجتمع المحلي والتنمية البشرية	المرتبطة بالجيل والتعليم والعرق، الإثنية والتدين، الحضر الريف والأمة، المنطقة والمحليات

Source: Pippa Norris, Measuring populism worldwide, Party Politics 2020, Vol. 26(6), P. 700.

وتقدم نوريس في الاستبيان مقاييس متدرجة دقيقة (من 1 إلى 10) حيث تبدأ بطرح أسئلة لقياس مدى معرفة وإلمام الخبراء بالخريطة الحزبية في مجتمعاتهم، ثم ترصد مدى التماسك أو الانشقاق الحزبي، وتحلل مضمون الأيديولوجية الحزبية، ومدى انعكاسها في الخطاب الحزبي، ورصد وقياس مواقف الأحزاب تجاه قضايا جدلية عدة كحقوق الأقليات، وقضايا المرأة، والبيئة، والزبائنية السياسية، وصولاً إلى تحديد مدى مصداقية الوعود الحزبية وانتهاءً بتساؤلات حول الخبرات الشخصية للمبحوثين.

٤ – هل القيادة الشعبوية قيادة قومية كاريزمية؟

إن التاريخ يكشف لنا عن قيادات قومية عدة قدَّمت نفسها بأنها معبِّرة عن إرادة الشعب في مواجهة الفساد، وتلك القيادات عادة ما يشار إليها بأنها (القيادة الكاريزمية). في هذا السياق، تعتبر الدراسة أن الشعبوية نسخة معاصرة من القيادة القومية أو الكاريزمية، وهذا ما أكدته المُعالَجة الكلاسيكية لماكس فيبر؛ حيث أثبت أن الحاكم الكاريزمي يستمد سلطته ليس من نظامٍ قائم أو من التشريعات كما لا يستمد سلطته من العُرف أو الولاء الإقطاعي – كما هو الحال في النظام الأبوي– وإنما يكتسبها ويحتفظ بها فقط من خلال إثبات صلاحياته في الممارسة. وبهذا المعنى، فإن السياسيين الشعبويين هم حكام ذوو كاريزما في العصر الحديث، يحتفظون بالسُّلطة طالما يُنظر إليهم على أنهم يصنعون المعجزات كتغيير العلاقات الاجتماعية والنظم الاقتصادية، وإحداث شعور حقيقي بـ "العدالة الاجتماعية" بالنسبة للفئات الاجتماعية المهمشة[27]

ومن ثم، نلاحظ تشابهًا بين القومية والشعبوية التي في أغلب مظاهرها تُعادي الأجانب، ولعل هذا يفسر ربط بعض الباحثين الشعبوية بالقومية[28]. على سبيل المثال، نجد الشعبوية بنزعتها

الاستبدادية تجاه الأجانب والمهاجرين في الأحزاب اليمينية الراديكالية في أوروبا الغربية. ووفقًا لهذا التصور تميل الشعبوية إلى تقسيم الشعب على أساس عرقي، إلا إن هناك بُعدًا مُغايرًا يميز بين القومية والشعبوية وذلك فيما يتعلق برؤية وموقف كل منهما من النخبة الحاكمة[29]. كما أنه ليس من الضروري أن تكون القومية والنزعة العرقية جزءًا من الشعبوية؛ لأن رموزها تعتقد بأن الشعب هو المصدر الوحيد للخير والفضيلة[30]، وأنها توظف كلمة "الشعب" للإشارة إلى التعارض بين مصالحها – أو كما تدعي (مصالح الشعب) الذين يُمثلون الفضيلة – ومصالح النُّخب الحاكمة الذين يتم تصويرهم على أنهم أعداء للمصلحة الشعبية[31]. ومن ثم، فإن الشعبوية لها صور غير قومية حتى وإن كانت تظهر مرتبطة بشخصية القائد الكاريزمي.

٥- هل الشعبوية تصحيح ديمقراطي أم هجين تَسلُّطي؟

تُعد الشعبوية أحد أشكال الاستبداد المعاصر؛ حيث توظف الشعبوية إستراتيجيتها للتعبئة الشعبية من خلال تسليط الضوء على عدم الرضا الشعبي تجاه السياسات العامة، وتتجلى السمات الاستبدادية للشعبوية المعاصرة في خرقها للقواعد، وانتقاد الأعراف الديمقراطية، ومعارضة النخب الليبرالية، وهذا النوع من الشعبوية الاستبدادية يتسم بأنه متأهب دائمًا للثورة على النظام القائم أو التحول المناهض لليبرالية، واستبدال سلطة بأخرى[32]. وللأسف الشديد، عادة ما تكون الظروف مناسبة لتصاعد الشعبوية الاستبدادية خاصة في ظل انعدام ثقة المواطنين في النُّخب ومعاناتهم من عدم المساواة الاقتصادية مما يُكسب الشعبوية دعمًا جماهيريًّا مُتزايدًا، والذي يُفهم على أنه يعكس الانقسامات بين الفائزين والخاسرين. فعلى سبيل المثال عدم المساواة الاقتصادية كانت سببًا جوهريًّا في صعود الاستبداد الشعبوي في السويد وبلجيكا والدنمارك، رغم أنها مجتمعات ديمقراطية تتمتع بالرفاهة الاجتماعية. [33]

إن القيادة الشعبوية الاستبدادية عادةً ما تناشد القومية والتقاليد وتهاجم الأجانب والنخب[34]، لذا فإن الشعبوية تتلاقى مع الأنظمة الاستبدادية في تبني أفكار عرقية يسميها البعض بـ (الأيديولوجية العِرقية) تجاه الجماعات الخارجية. وبالتالي يمكن تفسير الاستبداد الشعبوي على أنه رد فعلٍ ثقافي في المجتمعات ضد التغيير الاجتماعي المستمر وطويل الأمد.

وفي إطار الحديث عن الشعبوية والديمقراطية، أكد أغلب الباحثين، ومنهم بيير روزانفالون على أن الشعبوية تُشكل خطرًا جوهريًّا على الديمُقراطية؛ حيث يعتبرها انقلابًا سلبيًّا على الإجراءات والمُثل العُليا للديمقراطية التمثيلية، وأنها تفتح الباب أمام الاستبداد؛ لأنها ترفع شعارات عدم الوثوق في المُمثلين الشرعيين على الرغم من انتخابهم من قبل الشعب، كما تزعم النخب الشعبوية بأن مُمثلي الشعب يتصرفون ضد إرادة الشعب، كما تعتبر الأحزاب فاسدة[35]. في هذا السياق، دللت حنا أرندت في كتابها "أصول الشمولية" على أن الشعبوية مدخل للشمولية والاستبدادية؛ وضربت على ذلك مثلاً بجمهورية فايمار الديمقراطية (النازية) والاتحاد السوفيتي (الشيوعي) ووصفتهما بأنهما بدأتا كحركات شعبوية جماهيرية، وانتهى بهما الأمر إلى تحولهما لنظم استبدادية.

كما رأت أن إحدى آليات الاستبداد المعاصر تكمن في استخدام التكنولوجيا الحديثة والأنظمة البيروقراطية من أجل السيطرة على جميع جوانب الحياة، وقد قدمت وصفًا تفصيليًّا للإستراتيجية الشعبوية الشمولية قائلة:

"يمكن للمرء أن يجعل الناس يصدقون أكثر التصريحات، ويثق في أنه إذا تم إعطاؤهم في اليوم التالي دليلاً قاطعًا على زيف تلك التصريحات، فإنهم سيلجؤون إلى السخرية؛ وبدلاً من التخلي عن القادة الذين كذبوا عليهم، فإنهم سيبررون فعلهم ذلك بأنهم كانوا يعرفون طوال الوقت أن التصريحات كاذبة، وأنهم معجبون بالقادة بسبب براعتهم التكتيكية المتفوقة"[36].

ولعل هذا يفسر تركيز الشعبوية على الفئات المهمشة من الشعب، وهم الأفراد الذين ليس لديهم ارتباط بأي طبقة مُهيمنة أو مجموعة مصالح اجتماعية أخرى. كما تنجذب الفئات المعزولة من الشعب للقيادة الشعبوية رغبة منهم في تحرير أنفسهم من حرمانهم من حقوق الإنسان الأساسية، لذا تعمل الشعبوية على تعبئة هذه الفئات من الشعب؛ لأنها توفر الأساس الجماعي للحكم الشمولي، وبعد أن تصل الرموز الشعبوية للحكم تعمل على قمع تكوين أي روابط اجتماعية أو مجموعات مصالح تتمتع بالسلطة والاستقلالية؛ للحفاظ على بقائها بمفردها في السلطة. وبالتالي، تعكس الشعبوية ممارسات استبدادية شمولية حيث تفعل الشيء نفسه عندما تعتلي السلطة السياسية؛ فمع الحكم يزداد نفوذها ومناصبها ودائمًا ما تتبع سلسلة من تغيير القيادات باستمرار.

وتستخدم إستراتيجيات اجتماعية ونفسية مختلفة لإضعاف الأفراد كما هو متعارف عليه في الأنظمة الشمولية، كما تستغل الشعبوية انعدام ثقة المواطن في المنظومة السياسية من أجل السيطرة على الخصوم وقمعهم. وبالتالي توظِّف الشعبوية – أو كما يصفها البعض "الشعبوية الزائفة" – أفكارها لتعبئة المشاعر الشعبية لتحقيق غايات أخرى غير ديمقراطية.

وقد تجلَّت ملامح ومحددات الخطاب الشعبوي الاستبدادي في أوروبا الوسطى والشرقية؛ فعلى سبيل المثال، رفض حزب "فيديز" Fidesz في (المجر) بزعامة فيكتور أوربان Viktor Orbán قبول نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2002 بعد خسارته؛ حيث رفض الاعتراف بالهزيمة. في حين أنه بعد الانتصار الانتخابي الذي حققه عام 2010، قال إن الأكثرية الشعبية فوَّضت سلطتها للحكومة التي تُمثلها من خلال ثورتها في صناديق الاقتراع. كما أن حكومة أوربان – بعد الإطاحة بسالفتها نتيجة لاستفتاء شعبي عام 2010، حالت دون بدء استفتاء لصالح المعارضة؛ وبينما نص قانون الاستفتاء على مشاركة 25 % فقط من الناخبين للإدلاء بأصواتهم، عدّلت حكومة أوربان الشعبوية نص القانون ليتطلب ما لا يقل عن 50% للمشاركة بالتصويت وإلا كان الاستفتاء باطلًا. بالإضافة إلى أن تعديل النظام الانتخابي قدَّم "مزايا غير مستحقة" للحزب الشعبوي الحاكم، ونتيجة لذلك حصل مرة أخرى على أغلبية الثلثين في كل من الانتخابات البرلمانية 2014 بنسبة تصويت 45% وانتخابات عام 2018 بنسبة 49% من الأصوات[37].

وهكذا بدا جليًّا أن ازدواجية الشعبوية الاستبدادية تجاه التمثيل السياسي والاستفتاءات تؤكد شمولية وتسلطية إستراتيجيتها؛ حيث تهاجم رموزها، المؤسسات الديمقراطية حينما تكون خارج نطاق السلطة، وتحسب على المعارضة، في حين أنها تتشبث بالسلطة وتحمي مؤسساتها الحكومية بشدة حالة وصولها للسلطة. بعبارة أخرى، تعتلي الرموز الشعبوية السلطة من خلال الانتخابات الديمقراطية، ولكن بمجرد وصول أولئك الأشخاص إلى الحُكم، فإنهم غالبًا ما يغيرون قواعد اللعبة السياسية؛ للحفاظ على بقائهم في السلطة.

وفي سياق متصل، يضع فيديريكو فينشلشتاين Federico Finchelstein الشعبوية في إطار ما بعد الشمولية؛ حيث كان يرى بأن الشعبوية المعاصرة في أمريكا اللاتينية، والتي تتجسد بشكل بارز في البيرونية، هي نسخة ما بعد الحرب العالمية الثانية من الشمولية، أو "شكل انتخابي

لما بعد الفاشية" حيث ترفض الشعبوية قبول أي قيود مؤسسية على السلطة التنفيذية، لكنها مترددة في إدخال حكم شمولي صريح، قائلاً:

"إن شرعية القائد في الشعبوية لا تستند فقط إلى قدرة القائد على تمثيل الناخبين، ولكن أيضًا على الاعتقاد بأن إرادة القائد تتجاوز تفويض التمثيل السياسي. [...] القادة المنتخبون بمثابة تجسيد للسيادة الشعبية التي تمارس درجة كبيرة من الاستقلالية مقابل الأغلبية التي انتخبتهم. [...] وبوصفها نسخة استبدادية من الديمقراطية الانتخابية، استحضرت الشعبوية اسم الشعب؛ للتأكيد على شكل من أشكال القيادة الرأسية، وللتقليل من أهمية الحوار السياسي، ولحل أزمة التمثيل المتصورة عن طريق قمع الضوابط والتوازنات الديمقراطية".[38]

ومن ناحية أخرى، رأى تاكيس باباس Takis Pappas بأن الشعبوية هي "ديمقراطية غير ليبرالية"، أو بعبارة أخرى رأى أن "الشعبوية دائمًا ديمقراطية، ولكنها ليست ليبرالية بالمرة"[39]؛ هذا لأن الشعبويين يحتاجون إلى الاعتماد على الشرعية الشعبية حتى يتمكنوا من الادعاء بأنهم الصوت الحقيقي والوحيد للشعب، لذا فإنهم يُجرون انتخابات، ومن ناحية أخرى فَهُم – بصفتهم الصوت الحقيقي الوحيد للشعب – لا يمكنهم قبول خسارة الانتخابات؛ نظرًا لعدم وجود مُمثلين عن الشعب أفضل من الشعبويين، وبالتالي يجب الاستبعاد التام لأي نتائج انتخابية متناقضة[40]. من الأمثلة على ذلك وصف (ترامب) للانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 قبيل إعلان النتيجة بأنها "مزوَّرة"، وتصريحه بأنه لن يعترف بالهزيمة في حالة فوز هيلاري كلينتون. بينما رأى البعض مثل إرنستو لاكلو أن الشعبوية تمثل الشكل الحقيقي الوحيد للديمقراطية؛ حيث تعزز الديمقراطية من خلال الدفاع عن حقوق القطاعات الاجتماعية المُهمشة. [41]

وجملة القول فإن الشعبوية ظاهرها ديمقراطي ومضمونها غير ذلك؛ فهي حق يُراد به باطل حيث تناهض أحد أهم ركائز الديمقراطية التي تتمثل في حقوق الأفراد والأقليات في المُجتمع. كما تُعزّز من ظهور الانقسامات المجتمعية القائمة على المصالح الفردية. بالإضافة إلى أنه لا يوجد ما يمنع الشعبويين من التحول إلى الاستبداد سواء أكانوا ينتمون إلى اليسار أو اليمين السياسي، وتشمل الأمثلة الكلاسيكية للشعبويين اليساريين الاستبداديين: جوان بيرون Juan Peron من الأرجنتين، وهوجو شافيز Hugo Chavez من فنزويلا[42]. وإذا ما كانت الشعبوية

ديمقراطية فلماذا تتعارض مع النموذج الديمقراطي الليبرالي، الذي يقوم على مبدأ السيادة الشعبية وحكم الأغلبية ويعزز حقوق الأقليات؟[43]. لذا فإن الشعبوية تستغل أزمات الديمقراطية، وتحاول إيجاد توازن مُتناغم بين الإرادة الشعبية ورغبتها في الحُكم.[44]

٦- هل الشعبوية عربية إسلامية أم غربية؟

مؤخرًا تحوَّل الجدل الفكري حول الإسلام السياسي ودولة الخلافة إلى ما يصفه البعض بالشعبوية الإسلامية أو العربية، وعليه استهدف هذا القسم من الدراسة، البحث في وعود وقيود الشعبوية خارج سياق الديمقراطيات الغربية، والتركيز على العالم العربي لاكتشاف ما إذا كان هذا المد الأخير من الشعبوية بمثابة تصحيح أم إنه آلية لإعادة النظام الاستبدادي من جديد؟

وبتتبع أزمات النظم السياسية في الشرق الأوسط، نلاحظ تكرار النغمات الشعبوية والدعوات للدفاع عن "الشعب المُضطهد" ضد "النظام السياسي الظالم واللا أخلاقي". ففي مصر على سبيل المثال، حرصت جماعة الإخوان المسلمين قبل وبعد ثورة يناير على تعبئة الشعب في مواجهة النظام الحاكم باعتباره نخبة فاسدة، ومن ثم فأغلب الحركات السياسية الإسلامية عادة ما كانت تخاطب الشعب في مواجهة النخبة، وتحشد فئات الشعب المهمشة، وترفض قواعد الديمقراطية النيابية، وتطرح رؤيتها التي تُعرف بـ "دولة الخلافة أو الدولة الإسلامية".

وبالمقاربة مع الشعبوية نجدها استخدمت إستراتيجية تقوم على الإقصاء لا الدمج، وهكذا فإن حركات الاسلام السياسي تقوم على إستراتيجية التخلص من الخصوم، بينما الشعبوية تستخدم القنوات الشرعية وآليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة ثم تنقلب عليها. وكذلك فإن حركات الإسلام السياسي تتعامل مع الديمقراطية باعتبارها خيارًا إستراتيجيًّا ثم تنقلب عليه بعد الوصول للسلطة.

لذا ترى الباحثة أن صعودَ الشعبوية الإسلامية ارتبط بانخراط الإسلاميين في السياسةِ الانتخابيةِ، وتسييس الدين لخدمة مصالحهم. وبناءً عليه، فإن حركات الإسلام السياسي تمارس نوعًا ما من الشعبوية؛ حيث تقوم على النظرة المانوية؛ أي تقسيم الشعب إلى خيّرين وفَسَدة، وتجمع بين

الخطاب الشعبوي، والهدف الإسلامي المتمثل في استبدال النخب العلمانية الاستبدادية بالنخب الإسلامية، ومثال على ذلك حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين في مصر بعد الثورة؛ حيث قسَّم المواطنين إلى أخيار وهم المنتمين للتنظيم، وإلى فَسدة وهم النُّخب الأخرى ومَن يؤيدهم، ومثال آخر على الشعبوية الإسلامية حزب (Keadilan Sejahtera) في إندونيسيا والذي أسَّس خطابه الشعبوي مستخدمًا الخطاب الديني بوصفه مرجعية إسلامية يستند عليها لاكتساب الشرعية[45].

إن الشعبوية الإسلامية تحقق رغبة الإسلاميين في إقامة نظام سياسي إسلامي عبر الدمج بين مرونة الشعبويين التنظيمية والقيم الإسلامية للوصول إلى هذا الهدف، على عكس نظرائها الأوروبيين الذين يجندون الأفراد من خلال سمات عرقية وثقافية محددة، ومن ثم، تستمد الشعوبية الإسلامية وغير الإسلامية الدعم من المهمشين والمبعدين، وتقدم أسلوبًا سياسيًّا مغايرًا بوصفه حلًّا للنظم الاستبدادية وتحديًا للنخبة الحاكمة، وتخلق مجتمعًا سياسيًّا جديدًا من خلال إستراتيجيات التعبئة والحشد ضد النخب الراسخة، كما يستخدمون اللغة والصور الدينية الإسلامية؛ لترسيخ سياساتهم الشعبوية في الثقافة المحلية. وبالتالي فإن الشعبوية ما هي إلا إستراتيجية لإعادة تدشين النظم الاستبدادية سواء أكانت غربية أم عربية، وتختلف صبغتها – أي كونها إسلامية أو غير إسلامية – بناءً على نوعية القيم التي تبني عليها خطابها، وكذلك بناءً على الخلفية الدينية والعقائدية لقياداتها. لذا فإن الشعبوية لم تقتصر على المجتمعات الغربية، بل ظهرت في المجتمعات العربية في مراحل مختلفة من التكون السياسي.

ثانيًا: الحالة التونسية

بدايةً مع تتبع السياق التاريخي للشعبوية العربية، نجد أن النُّظم السياسية العربية شهدت أشكالاً عدة من الشعبوية، وتتمثل أبرز موجاتها في فترة التحرير الوطني، خاصةً مع صعود القيادات الكاريزمية التي ادعت أنها صوت وضمير الأمة، وقد أثبتت الخبرات التاريخية في هذه الموجه توجهاتها الاستبدادية، فرغم شعاراتها الرنانة باسم الشعب وتحقيق إرادته، فإنها ناهضت الأحزاب بل ألغتها، وحلت العديد من المجالس النيابية المنتخبة. أما عن تأثير الشعبوية على مراحل التحول الديمقراطي بعد الانتفاضات العربية، فهو محور هذا القسم من الدراسة، بهدف الوقوف

على الحالة التونسية، والبحث في ماهية صعود الشعبوية في تونس، ومعرفة ما إذا كانت رد فعل لحالة الاستقطاب السياسي أم إنها نتاج لانعدام ثقة المواطن في نخبته، وللإجابة على السؤال الأهم وهو: هل ستؤدي الشعبوية إلى ترسيخ الديمقراطية أم إنها آلية لإعادة توطيد التسلطية؟ ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل فيما يلي:

١ – الثقة السياسية وصعود المد الشعبوي في تونس:

تمثل تونس حالة فريدة مقارنةً بغيرها من دول الربيع العربي؛ حيث تعد الدولة العربية الوحيدة التي أحدثت تغيرًا سياسيًّا منهجيًّا(*) على خُطى الديمقراطية بعد ثورة الياسمين؛ فبعد مرور أكثر من عشرة أعوام على الانتفاضات العربية، اتخذت الأنظمة السياسية العربية ثلاث مسارات رئيسية(46):

أولها: نظم نجت بنفسها من انتشار عدوى الثورات واستمرت على نهج توطيد الاستبداد، ومنها النظم السياسية في كل من المغرب والجزائر والأردن ودول الخليج العربي. وثانيها: نظم انهارت وتآكلت كما هو الحال في ليبيا واليمن(**). أما ثالثها: فتمثله تونس وحدها باعتبارها حالة استثنائية؛ حيث أحدثت تغييرًا سياسيًّا منهجيًّا نحو التحول الديمقراطي. ومع ذلك يظل السؤال قائمًا حول ما إذا كان النظام الديمقراطي قادرًا على توطيد مبادئه وترسيخها على المدى الطويل أم لا، وللإجابة على ذلك، يركز البحث في بداية هذا القسم على رصد ملامح الخطاب الشعبوي في تونس، والتي أشرنا إليها في القسم السابق.

فيما يتعلق بحالة الاستقطاب السياسي وتدني مستويات الثقة السياسية للمواطنين والاستياء من النظام المفروض على المجتمع من قبل الطبقة الحاكمة، رصدت الدراسة بالتتبع التاريخي للسلوك

---

*) هو أحد المصطلحات المرادفة لـ "تغيير النظام" أو "الانتقال السياسي"، ويشير إلى انتقال النظام السياسي من نوع لآخر من الثالوث الكلاسيكي لأنظمة الحكم التي تتمثل في الديمقراطية والسلطوية والشموليّة.

**) تمثل سوريا حالة خاصة حيث من المفترض أن تقع في المسار الثاني الذي يمثل تآكل الدولة وانهيارها إلا إنه مع التدخلات الدولية التي ساعدت بشار على البقاء في منصبه نأت الدولة عن هذا المسار لتنتقل إلى المسار الأول وتوطيد الاستبداد.

الانتخابي للمواطن التونسي في انتخابات ما بعد الثورة، تدنيًا في مستويات المشاركة السياسية وتراجعًا في معدلات الإقبال على الانتخابات كما هو موضح في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) معدل المشاركة السياسية للمواطن التونسي خلال الفترة (2011–2019)

الانتخابات	معدل الإقبال
المجلس الوطني التأسيسي 2011	51.97%
التشريعية لسنة 2014	68.36%
الرئاسية 2014 (الدورة الأولى)	62.9%
الرئاسية 2014 (الدورة الثانية)	60.1%
التشريعية 2019	41.7%

المصدر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، الصفحة الرئيسية Instance Supérieure Indépendante pour les –

فقد وصلت – على سبيل المثال – نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية عام 2019 إلى 45.2% مقارنةً بـ62.9% و60.1% في الانتخابات الرئاسية عام 2014 في دورتيها الأولى والثانية على التوالي. واللافت للنظر أن حزب الحركة الإسلامية (النهضة) اكتسب أغلبية في كل من الانتخابات التشريعية خلال عامي 2014 و 2019، والانتخابات الرئاسية عامي (2014 و 2018) فضلاً عن الانتخابات البلدية، حيث فاز بثلاثة انتخابات: الأولى عام 2011 لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي بنسبة 37% من الأصوات أي بـ 89 مقعدًا من إجمالي217 مقعدًا. والثانية عام 2018 حيث فاز بنسبة 28% من أصوات المنتخبين لمجلس البلدية. وعن مستويات الثقة في الحكومة تستعرض الباحثة نتائج استطلاع القيم العالمي في موجتيه السادسة والسابعة والتي تظهر النتائج كالتالي كما هو مبين في الشكل رقم (1)

الشكل رقم (1) الثقة السياسية للمواطن التونسي في الحكومة خلال الفترة (2010–2022)

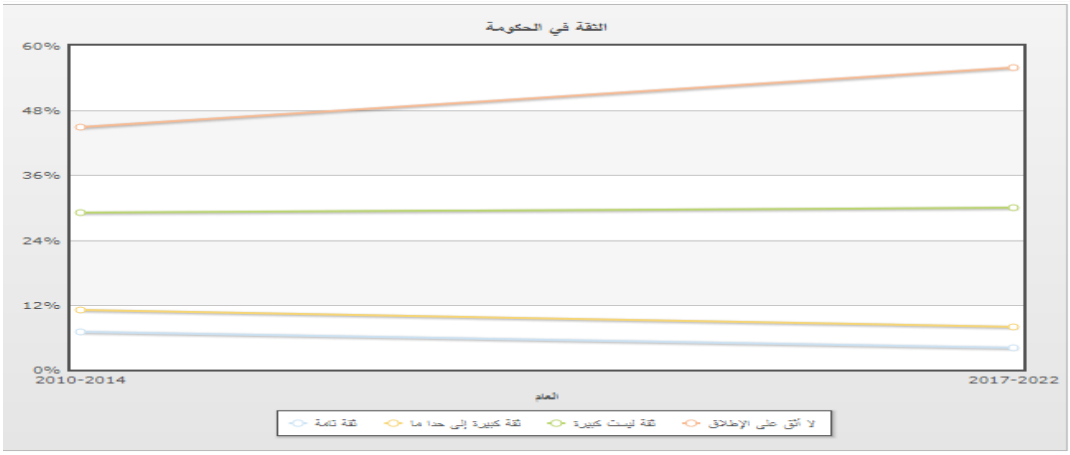

Source: https://www.worldvaluessurvey.org/WVSOnline.jsp

حيث تُظهر تدني مستويات الثقة في الحكومة التونسية في الفترة (2017–2022) مقارنةً بالخمس سنوات الأولى بعد انتفاضة الياسمين، ولم تختلف الثقة في الأحزاب السياسية عنها في الحكومة؛ حيث تراجعت بشكلٍ ملحوظ كما يتضح في الشكل رقم (2). كما أكدت تقارير عرب بارومتر تراجع مستويات الثقة السياسية في الحكومة؛ حيث وصلت إلى 15% في استطلاع مارس – أبريل عام 2021 مقارنةً 19%، و20%، و62% في أكتوبر عام 2020، و2018، و2011 على التوالي. [47]

الشكل رقم (2) الثقة السياسية للمواطن التونسي في الأحزاب خلال الفترة (2010–2022)

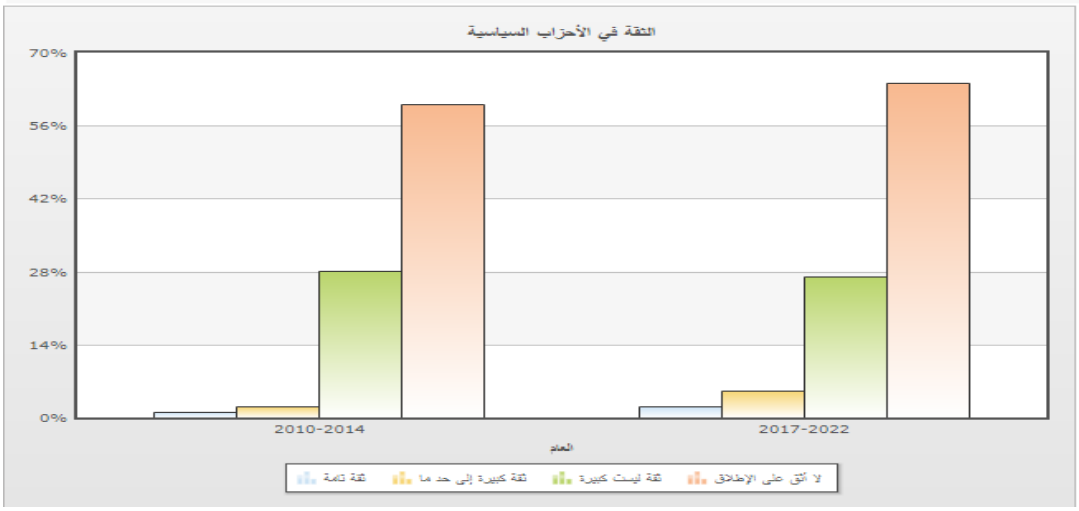

Source: https://www.worldvaluessurvey.org/WVSOnline.jsp

ولفحص مدى عقلانية قرار حل الرئيس التونسي للبرلمان وإصدار مرسوم بإجراء انتخابات تشريعية جديدة في ديسمبر القادم 2022، كان من الضروري فحص مستويات ثقة المواطن التونسي في البرلمان. وعليه، كشفت نتائج استطلاع القيم العالمي – كما هو مبين في الشكل رقم (3) – عن تقارب معدلات انعدام الثقة في البرلمان خلال العقد اللاحق لانتفاضة تونس.

الشكل رقم (3) الثقة السياسية للمواطن التونسي في البرلمان خلال الفترة (2010-2022)

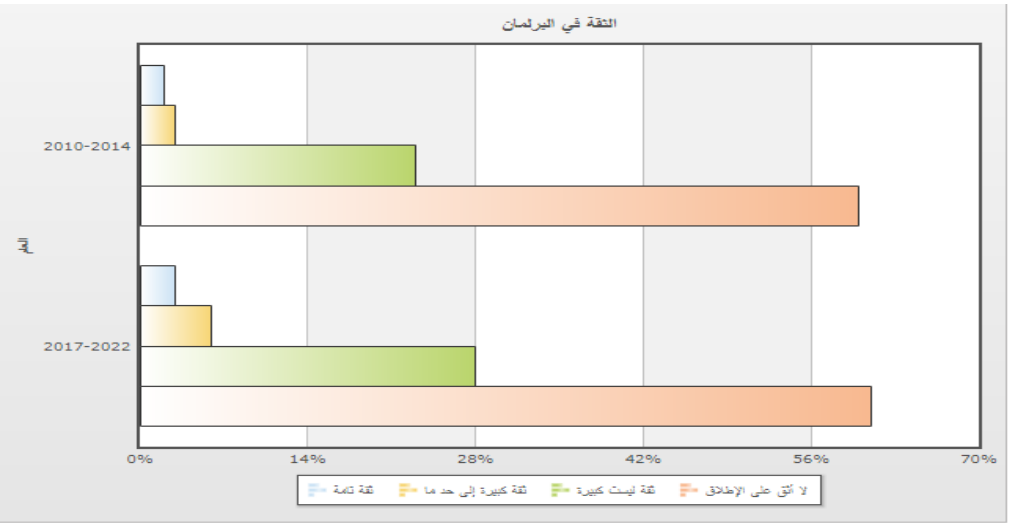

Source: https://www.worldvaluessurvey.org/WVSOnline.jsp

الأمر الذي يُشير بشكلٍ أو بآخر إلى أنه خلال العشر سنوات الأخيرة ورغم إجراء ثلاثة انتخابات تشريعية إلا إن هذه البرلمان لم يجلب نوابًا يحظون بثقة الشعب التونسي، الأمر الذي يثير علامات استفهام عدة؛ فقد قام الشعب بدوره وشارك بمعدلات عالية في الانتخابات التشريعية الثلاث الأخيرة إلا إن سلوك النواب لم يعكس رغبات وتفضيلات المواطن التونسي.

وبالتالي فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا يدور حول تقييم قرار الرئيس التونسي بحل المجلس البرلماني وهل كان ذلك تصرفًا سليمًا وبمثابة استجابة لرغبات الشعب أم ملمحًا من ملامح شعبوية غامضة؟

ولبحث مدى رضاء المواطن عن العملية الانتخابية ومدى اعتقاده في نزاهتها، يشير الشكل رقم (4) إلى تراجع في مستويات رضا المواطنين عن العملية الديمقراطية، وإيمانهم بكونهم يختارون قادتهم في ظل انتخابات حرة ونزيهة.

الشكل رقم (4) يختار المواطن النخب في انتخابات حرة خلال الفترة (2010-2022)

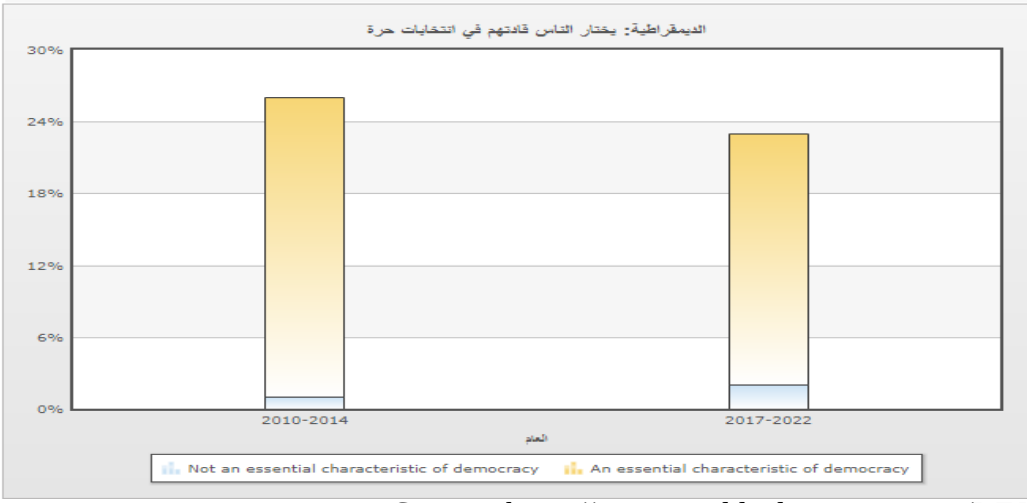

Source: https://www.worldvaluessurvey.org/WVSOnline.jsp

وعن تقييم المواطن التونسي للديمقراطية التونسية بعد مرور عشر سنوات على الثورة، كشفت نتائج الاستطلاع هبوط مستويات الرضا، وزيادة نسب الاستياء الشعبي، الأمر الذي يوضحه الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5) تقييم حالة الديمقراطية في النظام السياسي التونسي خلال الفترة (2010-2022)

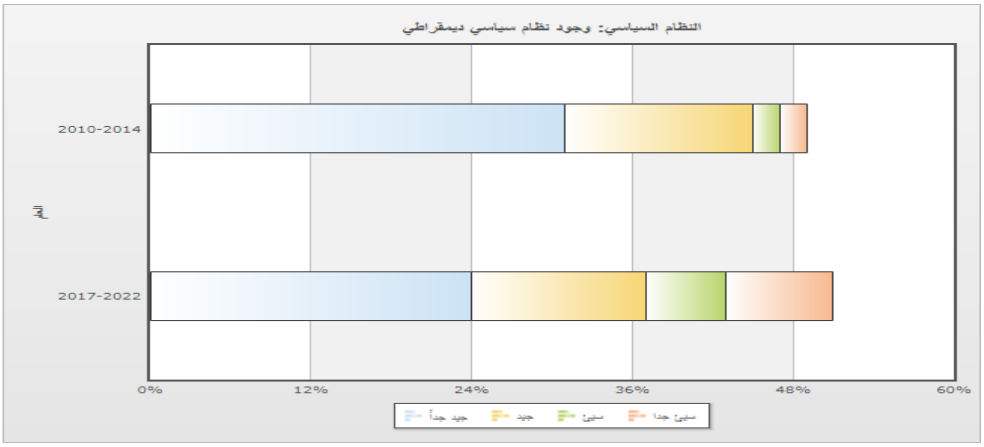

Source: https://www.worldvaluessurvey.org/WVSOnline.jsp

وفي إطار متصل، وبالنظر إلى مؤشر الديمقراطية العالمي لعام 2021، والصادر عن وحدة مجلة الإيكونوميست الاستقصائية عام 2022، يتبين تراجع تصنيف تونس؛ حيث تقع في مرتبة الأنظمة الهجينة، وهي الأنظمة المختلطة التي تحمل بعض سمات الديمقراطية وبعض خصائص الاستبدادية في الوقت نفسه، ومن ثم ترقَى تونس عن مستوى النظم الاستبدادية الخالصة وتقل عن كونها ديمقراطية معيبة. بعدما كانت مصنفة بالديمقراطية المعيبة بعد الإنجازات التي حققتها في الفترات اللاحقة على الثورة حيث احتلت المرتبة 75 عالميًّا عام 2021 مقارنةً بالمرتبة 54 عام 2020. واعتبرت الإيكونوميست تونس ضحية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وهذا وقد تطرقت الدراسة لرصد مدى الثقة في الرئيس التونسي(*)، ويوضح الشكل رقم (6) تراجع معدل الثقة فيه خلال الفترة (2017–2022) مقارنةً بالفترة السابقة. إلا إن التراجع في مستويات ثقة المواطن التونسي في الرئيس ليست قوية مقارنةً بتراجع الثقة في البرلمان.

الشكل رقم (6) الثقة السياسية للمواطن التونسي في الرئيس خلال الفترة (2010–2022)

*) إن الرئيس قيس سعيد (61 عامًا) فاز في الانتخابات الرئاسية الأولى بعد الثورة بنسبة 72.81٪ من إجمالي الأصوات رغم حملته التقليدية القائمة على الدعم، ورغم أنه مستجد في العمل السياسي؛ فهو بالأساس أستاذ قانون متقاعد، وقدَّم نفسه على أنه مرشح الشعب بدون انتماءات حزبية، ورفع شعار: "الشعب يريد ويعرف ما يريد" خلال حملته الانتخابية موظِّفًا كافة وسائل التواصل الاجتماعي مثل Facebook وWhatsApp لجذب جمهور الثورة لتحقيق ما يطمحون إليه من ديمقراطية راديكالية.

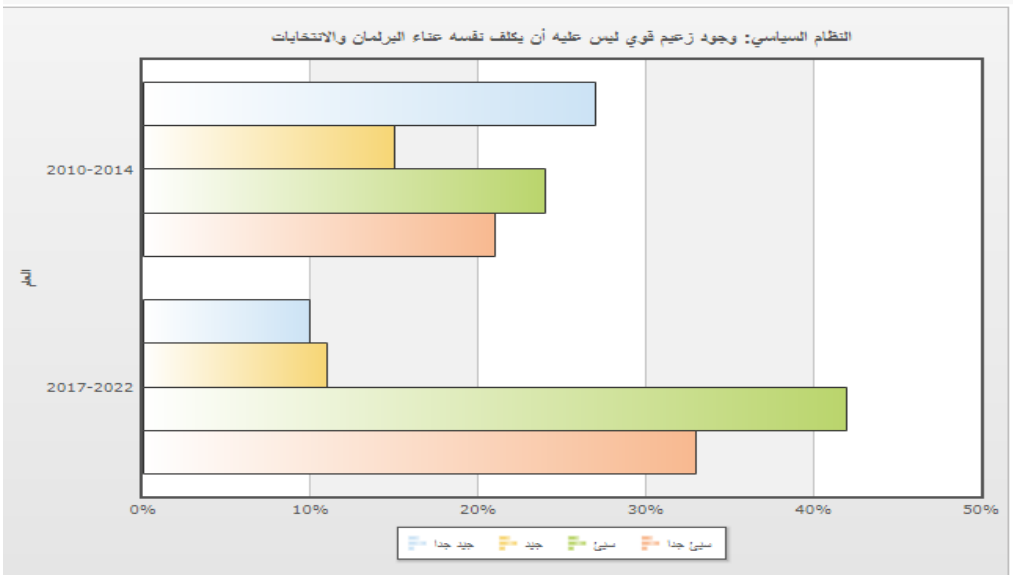

Source: https://www.worldvaluessurvey.org/WVSOnline.jsp

وبالتالي يتضح أنه مع تدني ثقة المواطن تتراجع مستويات الرضا الشعبي تجاه المسار الديمقراطي، وتنشأ حالة من الاستقطاب السياسي، الأمر الذي يفتح الباب على مصرعيه للمد الشعبوي، وبناءً عليه، يمكن الزعم بأنه مع اتساع فجوة الثقة السياسية بين المواطن التونسي والحكومة، قد ازداد نفوذ المد الشعبوي في تونس.

ويجب علينا أن ننبه هنا على أن طريقة تقديم الشعبوية نفسها مختلفة ومتلونة؛ فإذا كان النظام القائم سلطويًّا، تتبنى وتروج رموز الشعبوية مبادئ الديمقراطية التي تُعلي من إرادة الشعب، بينما إذا كانت العملية السياسية في مرحلة انتقال ديمقراطي، ترفع قيادات الشعبوية شعارات الثورة وتقدم نفسها بأنها الممثل الوحيد لشرعية الثورة وشعبها، حيث تعد نفسها النخبة الصالحة التي يتوجب عليها محاربة النخب الفاسدة التي تقوم على الزبائنية والصفقات السياسية، وتتخذ الشعبوية هذه الحجج لتفصيل نظام سياسي جديد يخدم مصالحها، ويعزز من نفوذها ويقوِّض من حريات القوى السياسية المنافسة. وباختصار. أن تفاقم حالة عدم الثقة بالأحزاب وتزايد الزبائنية السياسية مع زيادة معدلات البطالة في تونس كلها عوامل تفسر لنا حالة الاستقطاب السياسي والخوف من عودة الاستبداد مرة أخرى مُتخفيًا تحت ثوب الشعبوية.[48]

٢ – المد الشعبوي في الأحزاب التونسية:

بالاعتماد على بيانات مسح الحزب العالمي الصادر في أبريل 2020، لوحظ وجود بيانات لستة أحزاب تونسية وهي: الجبهة الشعبية الوحدوية، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتي تحسب على الاتجاه الاشتراكي، إلى جانب حزب نداء تونس وحزب آفاق تونس واللذين يحسبان بشكل أو بآخر على الاتجاه الليبرالي الوسطي، بالإضافة إلى الاتحاد الوطني الحُر الذي يُصنَّف بأنه يَمِيني فضلاً عن حركة النهضة التي تُحسب على تيار الإسلام السياسي. وباعتماد مسح الحزب العالمي على آراء ستة من الخبراء التونسيين في تقديرهم لدرجة الشعبوية لهذه الأحزاب كما هو متضح في الشكل رقم (7) على مقياس (1–10) على أن يشير واحد إلى أقل درجة من الشعبوية بينما تبين النقطة عشرة أن الحزب شعبوي كليًا.

الشكل رقم (7) تقدير الشعبوية في بعض الأحزاب السياسية في أبريل 2020

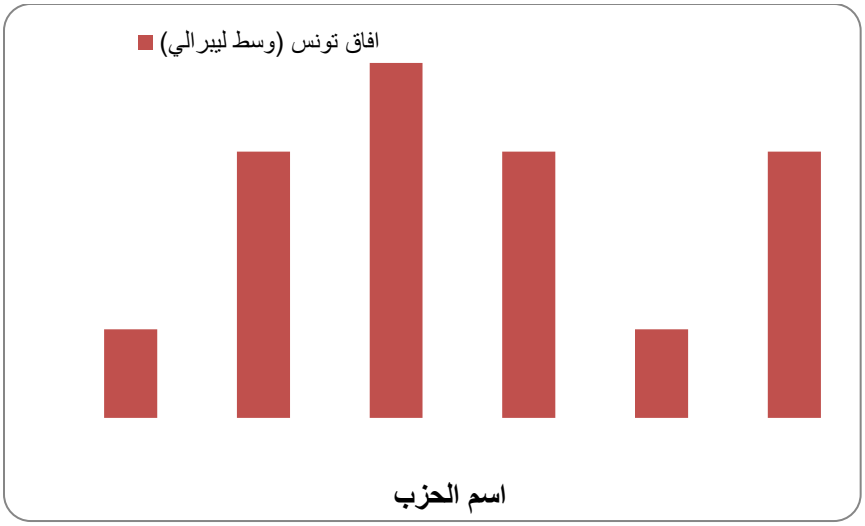

Source: Global party survey 2020, database available at https://dataverse.harvard.edu/dataset.xhtml?persistentId=doi:10.7910/DVN/WMGTNS

ويكشف الشكل السابق، اتفاق الخبراء على تصنيف حركة النهضة الإسلامية بالشعبوية، والتي تعد أكثر القوى السياسية التي توظف الخطاب الشعبوي في سياستها الحالية، يليها مباشرة وعلى مستوى متساوٍ كلٌّ من الجبهة الشعبية الوحدوية والاتحاد الوطني الحُر، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والمثير للاهتمام هو انتماء هذه الأحزاب إلى أيديولوجيات سياسية مختلفة إلا إن السلوك السياسي متشابه، وربما يؤكد ذلك الهدف السياسي لهذه الكيانات وهو الوصول للسلطة وتوظيف معاناة المجتمع لتحقيق غايات شخصية في النهاية، أما الملحوظة الثالثة في هذا الصدد تمثلت في أن بعض هذه الأحزاب قد أُسست بعد ثورة الياسمين وكان من المفترض بها

التعبير عن روح الثورة وغاياتها لكن يبدو أنها توظِّف الخطاب الإستراتيجي للشعبوية لكسب قاعدة شعبية حتى تتمكن من المنافسة السياسية.

وعن ثقة أعضاء هذه الأحزاب في أحزابهم، يثبت الشكل رقم (8) تلاشي الثقة السياسية داخل الأحزاب، والمثير للنظر أن حزب نداء تونس والذي يصنفه الخبراء على أنه أقل الأحزاب شعبوية فأن نسبة انعدام ثقة أعضائه فيه تتعدى 80%، وكذلك ترتفع نسبة انعدام ثقة بقية أعضاء الأحزاب الأخرى في أحزابهم باستثناء حزب الاتحاد الوطني الحر الذي حصل على نسبة أقل.

الشكل رقم (8) تلاشي الثقة السياسية داخل بعض الأحزاب التونسية

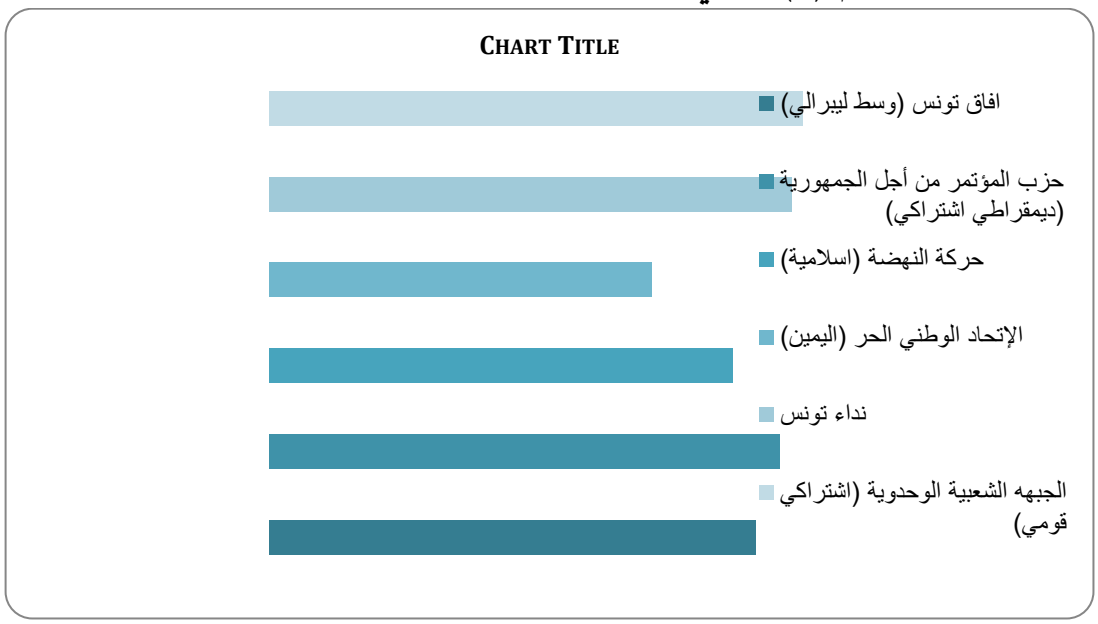

Source: Global party survey,2020, database available at https://dataverse.harvard.edu/dataset.xhtml?persistentId=doi:10.7910/DVN/WMGT

على الرغم من قاعدة البيانات الضخمة التي يشملها مسح الحزب العالمي، وضمه لعدد من الدول العربية، إلا إن بيانات المسح الخاصة بتونس، والتي تشمل عدد ستة أحزاب سياسة فقط لم تكن كافية لتعميم وتحديد مستوى المد الشعبوي في تونس؛ حيث إنها لم تضم ثُلث عدد الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في تونس المعاصرة. ومن ثم، تستعين الباحثة بتحليل خطاب رئيس الجمهورية وهو خطاب التنصيب، مع تتبع سريع لقرارته السياسية ومقارنتها بمحددات وملامح الشعبوية التي تم تناولها باستفاضة في القسم الأول من هذه الدراسة، كما تجدر الإشارة

بأن الباحثة بصدد إعداد دراسة مستقلة أخرى تحاول فيها تقديم رؤية تحليلية شاملة لخطابات الرئيس التونسي منذ فترة تنصيبه وصولاً إلى الانتخابات التشريعية المقرر إجرائها في ديسمبر عام 2022، حيث سينصب التركيز على المقارنة بين تصريحاته السياسية وربطها بقراراته ورصد تفاعل المواطنين معها، إذ تحليل كل خطابات الرئيس التونسي في هذا البحث تخرج البحث عن مساره الموضوع له وتفقده موضوعيته.

٣- ملامح الشعبوية في خطاب الرئيس:

رصدت الباحثة بعض الدلائل والملامح الشعبوية في خطاب الرئيس باستخدام منهجية تحليل الخطاب ومنها، استخدامه شعار "الشعب يريد ويعرف ما يريد" أي توظيفه لشرعية شعار الثورة؛ حيث قدَّم نفسه بوصفه قياديًّا شعبويًّا ثوريًّا وهذه الإستراتيجية واحدة من أهم الإستراتيجيات الخطابية الشعبوية الناجحة، والتي تعكس الخطاب النقدي للنخب الحاكمة وانعدام الثقة السياسية فيما هو قائم[49]، والتطلع لما هو قادم على يديه.[50]

وتتجلى ملامح الشعبوية أيضًا في تركيز خطابات الرئيس على مبادئ الديمقراطية التمثيلية، وتركيزه على تراجع ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية والبرلمان، وتكراره على أن البرلمان لم يعد يُمثل إرادة الشعب وأنه ساحة للمساومات والزبائنية الحزبية، وبهذا النهج يحاول الرئيس تعبئة الشرائح الشعبية المهمشة. الأمر الذي يؤكد ما تناولته الدراسة سابقًا عن أن الشعبوية تنتهج دائمًا إستراتيجية راديكالية وتفرق المواطنين إلى مهمشين وهم أفراد الشعب النقي، وإلى فاسدين وهم النخبة.

وفي إطار الانقلاب على النخب الحاكمة وإحداث تغيرات في النظام للتشبث بالسلطة، تشير الدراسة إلى أن الرئيس التونسي قيس سعيد أعلن في خطاب مفاجئ ألقاه يوم 25 يوليو 2021 عن تعليق عمل البرلمان، ورفع الحصانة عن أعضائه، وحل حكومة هشام المشيشي، كما أصدر مرسومًا رئاسيًّا في 22 سبتمبر 2021 يقضي بتوليه السلطة التشريعية بجانب صلاحياته التنفيذية بوصفه رئيسًا للبلاد بحجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها تونس،

وكأنه يحاكي قانون حالة الطوارئ في مصر. لذلك تعتبر الانتخابات التشريعية القادمة(*) التي ستُعقد في 17 ديسمبر عام 2022 أحد أهم الانتخابات التي ستحدد ما إذا كانت تونس تتقدم للإمام أم ترتد وبشدة نحو الاستبداد؛ فمن ناحية سيشير معدل الإقبال إلى استمرار الانخفاض وفقدان الثقة أو إلى إعادة تعافيها من جديد. كما أن الخلفية السياسية للفائزين في الانتخابات ومدى انعكاسها وتمثيلها للقوى الحزبية في البرلمان المنتخب سيكون مؤشرًا رئيساً لإثبات حقيقة الارتداد السياسي أو الثبات على المسار الديمقراطي.

وفي إطار متصل، رصدت الدراسة تعديلات قانونية عديدة تعزز من فرضية الشعبوية غير الديمقراطية وشكوك إعادة توطيد الاستبداد في تونس، منها: مقترح قانون بتعديل الفصل 136 من القانون رقم 6 لسنة2021 والذي ينص على تشديد العقوبات على من يتسبب في تعطيل فردي أو جماعي للعمل. وهو إجراء قانوني للحد من حريات النقابات. بالإضافة إلى مقترح تعديل القانون الأساسي بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، الذي يهدف إلى إقرار مبدأ سقوط الدعوى بمرور الزمن ومنع إعادة فتحها بعد انتهاء أجلها القانوني. إلى جانب مقترح تعديل قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال؛ حيث يضيف فقرة ثانية للفصل31 من القانون تنص على معاقبة كل من يمارس التحريض على الانقلاب أو التمرد على مؤسسات الدولة المنتخبة أو يدعو إلى إسقاطها بغير الطرق القانونية والدستورية واعتبار ذلك جريمة إرهابية. فضلاً عن مقترح قانون رقم 48 لسنة 2020 بتجريم النقد العلني عبر تعديل الفصل231 من المجلة الجزائية.

وعما كان خطاب الرئيس التونسي قيس سعيد إقصائيًّا يقوم على تقسيم المانوي للمجتمع أم لا، تستعين الباحثة للإجابة عن هذا التساؤل بدراسة فتحي هلال الذي ركز على تحليل مضمون خطاب الرئيس التونسي، لا سيما خطاب التنصيب الرئاسي[51]، ومن أهم ما توصل إليه فتحي: حث الرئيس في خطابه النخب السياسية على الالتزام بتطلعات الشعب لا سيما فيما يتعلق بشعارات الثورة من حرية وكرامة[52]، ووصف الشعب بانتقاله من دولة القانون إلى مجتمع القانون، وحماية مؤسسات الدولة التونسية من المناورات السياسية، وقد حرص الرئيس على

*) هي الانتخابات التشريعية الخامسة عشرة في تونس والرابعة بعد الثورة التونسية.

حصر مهامه، وأكد أن إعادة صياغة المادة 72 من الدستور التونسي عام 2014، تحدد الخطوط العريضة لصلاحياته القضائية والسياسية، ومن ثم يفتح الرئيس الباب للقوى السياسية لمشاركته في الحكم وليس عزلها والحد من حريتها، كما أكد على أنه لم يغير مواقفه السياسية منذ وصوله للسلطة وأن خطابه يعكس الخلاء الذاتي الذي عادة ما تُوصف به الرموز الشعبوية حسب وصفه، وذلك لعدم استخدام الرئيس ضمير (الأنا) بصفته الرئيس الثوري المنتخب.

ومع ذلك، يُلاحظ أن خطابات الرئيس قيس تجسدت بها العديد من سمات الخطاب الشعبوي؛ حيث تتسم بالنقد الراديكالي ومناهضة المعارضة والنخب البرجماتية التي تخدم مصالحها الشخصية. الأمر الذي تجلَّى في إلقاء اللوم على النخب الحاكمة لإخفاقها في الاستجابة لتطلعات الشعب التونسي، ويضاف إلى ذلك تركيز خطاباته على تخويف الشعب مما يصفه بـ "المناورات السياسية"، وتشبيهه لها بالميكروبات داخل الفاكهة وبأنه محكوم عليهم بالفساد، وأن هذا العفن الداخلي هو الأكثر خطورة على المجتمع التونسي. كما أن دعوته لتحويل الدولة من دولة قانون لمجتمع قانون تؤكد هدف الرئيس إلى إحداث تحويل سياسي ونقلة نوعية من الديمقراطية الحزبية إلى الديمقراطية المباشرة.

وفي سياقٍ مُتصلٍ، ظهر الصراع بين الرئيس والسلطة التشريعية؛ حيث حاول رئيس الجمهورية مرارًا سَحب الثقة من رئيس البرلمان إلى أن قام بحلِّه؛ حيث أصدرت رئاسة الجمهورية التونسية بيانات عِدة عام 2021، منها بيان يوم 23 أغسطس[53]، الذي تم تأكيده لاحقًا في بيان رسمي يوم 22 سبتمبر، يشير إلى إصدار الرئيس أمرًا رئاسيًّا يقضي بتمديد حالة الطوارئ، وتعليق اختصاصات مجلس نواب الشعب، ورفع الحصانة عن أعضائه[54]. كما اشتد الصراع بين الرئيس التونسي ورئيس حكومته هشام المشيشي؛ حيث استبدل (سعيد) قيادات أمنية عدة بغيرها موالية له إلا إن المشيشي لم يقف مكتوف اليدين، بل أعاد مرة أخرى قياداته طاردًا كل من عيَّنه سعيد؛ ومن ثم صدر الأمر الرئيسي في 11 أكتوبر عام 2021، بتشكيل حكومة جديدة[55]. بالإضافة إلى ذلك، حاول سعيد استبدال مجلس الأمن القومي بما سمّاه "المجلس الأعلى للأمن"، في محاولة منه للتخلص من عضوية رئيسي: البرلمان والحكومة، ولإحكام قبضته على الشرطة والمؤسسة العسكرية.

وبعد إعلان سعيد حالة الطوارئ وما تبعها من استقطابٍ سياسي بينه وبين السلطة التشريعية والتنفيذية، أعلن في 30 يونيو عام 2022 عن مشروع دستوري جديد والذي تم الاستفتاء عليه في 25 يوليو من العام نفسه، والذي استبدل فقرة: "تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة. الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها" من دستور عام 2014، بأن: "تونس دولة حرّة، مستقلّة، ذات سيادة"[56]. كما أسقط الدستور الجديد صفة المدنية عن الدولة التونسية، وأكد في الفصل الخامس على هويتها الإسلامية باعتبارها جزءًا من الأمة الإسلامية. بالإضافة إلى استبدال كلمة (السلطات) بـ (الوظائف). ومن ناحية أخرى قسَّم المؤسسة التشريعية إلى غرفتين؛ الأولى: مجلس نواب الشعب، والثانية: المجلس الوطني للأقاليم والجهات. وأكد على إسقاط العضوية من العضو البرلماني الذي يُغيِّر انتمائه الحزبي؛ وذلك لمواجهة الزبائنية الحزبية والسياسية. وعن الوظيفة التنفيذية كما أطلق عليها الدستور، يرأس رئيس الدولة السلطة التنفيذية بمعاونة رئيس الحكومة والذي يجب أن يكون مسلمًا. إلى جانب توسيع صلاحيات رئيس الدولة حيث تتداخل مع صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فضلًا عن صلاحيات واسعة فيما يتعلق بإعلان حالة الطوارئ؛ حيث يحق له حل السلطة التشريعية، وإقالة الحكومة وممارسة اختصاصاتهما، وإجراء الاستفتاء التشريعي والدستوري[57].

وعليه، تظهر إستراتيجية الشعبوية التي تلغي دور المؤسسات الوسطَى وتتحدث عن علاقتها المباشرة بالشعب عن طريق الاستفتاءات. وبالتالي، يمكن الزعم بأنه كلما زادت قوة المد الشعبوي التونسي كلما فَقدَ النظام مساره الديمقراطي، وكان ذلك ممهدًا لإعادة توطيد الاستبداد، لذا سيظل من المهم – كما أسلفنا الذِّكر – رصد وتحليل نتائج الانتخابات التشرعية القادمة المُزعم عقدها في ديسمبر عام 2022 إذ إنها ستمنحنا مؤشرًا رئيساً ودامغًا على إثبات حقيقة الارتداد السياسي أو الثبات على المسار الديمقراطي في تونس.

الخاتمة:

إن مفهوم الشعبوية يشير إلى إستراتيجية خطابية قائمة على الاستقطاب السياسي، وتحمل شعارات ديمقراطية لتحقيق مكاسب شخصية، وتعيد إنتاج المنطقة الرمادية لأنظمة الهجين،

وقد تبين أن الشعبوية خطاب إستراتيجي أكثر من كونها أيديولوجية أو نمطًا سياسيًّا، والتي يزداد نفوذها مع اتساع فجوة الثقة السياسية بين المواطن والمؤسسات السياسية الرئيسة.

وعليه تعتبر الشعبوية خطابًا إستراتيجيًّا مُناهضًا للنخب الحاكمة ومعارضًا لسياساتها بهدف كسب تأييد الفئات المُهمشة في المجتمع. وخلصت الدراسة إلى أن من أهم ملامح الخطاب الشعبوي: مناهضة ركائز الديمقراطية – وفي مقدمتها سيادة القانون والفصل بين السلطات والتعددية السياسية، والادعاء بتمثيل إرادة عموم الشعب – إلى جانب التركيز على عدم شرعية النُّخب الحاكمة والدعوة إلى الديمقراطية الشعبية، والراديكالية والهجوم والإقصاء؛ حيث تُقسم المجتمع إلى الأنا والآخر المُعارِض.

وعن تداعيات تصاعد الشعبوية، تبين أنها عادةً ما تأتي نتيجة الاستقطاب السياسي في أوقات الأزمات الناتجه عن تراجع ثقة المواطن في النخب والمؤسسات الحاكمة.

وعن محاولات رصد مؤشرات لقياس الشعبوية، فعلى الرغم من أن محاولة (نوريس) تعتبر المحاولة الأكثر تطورًا واتباعًا للمنهجية العلمية إلا إنها لم تُعطِ تصورًا حقيقيًّا للمد الشعبوي في الدول العربية؛ حيث استعانت أستاذة العلوم السياسية في جامعة هارفارد بستة خبراء سياسيين فقط من تونس، وهو عدد لا تستطيع من خلاله أن تجزم بأنه يُعطي تصورًا مُحايدًا للمد الشعبوي التونسي، ومن ثم لا يمكن تعميمه. وعليه توصي الباحثة بأهمية أن تكون هناك مبادرة من باحثي العلوم السياسية في الوطن العربي لقياس ورصد ظاهرة الشعبوية من خلال عينات حيادية تعكس حقيقة التنوع السياسي في المجتمع.

وفيما يتعلق بالتشابه والاختلاف بين الشعبوية وبعض المفاهيم الأخرى، اتضح أنه على الرغم من تقابل الشعبوية مع القيادة الكاريزمية والقومية في ارتباطها بالخصائص الشخصية للقيادة إلا إن الشعبوية تختلف عنها في مناهضتها للنخب الحاكمة ونظامها الديمقراطي. كما تبين أن الشعبوية أقرب إلى النُّظم التسلطية الهجينة، ورغم ادعائها للديمقراطية إلا إنها تعكس ممارسات استبدادية وغير ديمقراطية حين وصولها للسُّلطة.

وتقع تونس في فئة الأنظمة الهجينة رغم نجاح تجربتها الديمقراطية وتفوقها مقارنةً بدول الثورات العربية الأخرى، إلا إنه بعد مرور عقد من مسار التحول لم تترسخ الديمقراطية ولا تزال تعاني

من اضطرابات وتحديات نتيجة الهجين التسلطي الذي ينعكس في سلوكيات النخبة السياسية الحالية، الأمر الذي يعزز من فرضية توطيد السلطوية والارتداد للاستبداد من خلال المد الشعبوي المعاصر والذي اكتسب شرعية ووصل للسلطة من خلال توظيفه لشعارات الثورة، واستغلاله لمظاهر الاستياء العام، وتدني ثقة المواطنين في رموز ونخب المرحلة الانتقالية، وبالتالي فإن النظام التونسي يفقد مساره الديمقراطي مع زيادة المد الشعبوي.

وتعد الشعبوية في تونس ظاهرةً حديثةً نسبيًّا، وتختلف عن نظيرتها العالمية التي تركِّز على الهوية الوطنية ومناهضة الأجانب، إذ تقوم الشعبوية التونسية على مناهضة النُّخب والأحزاب. ومن المتوقع، أن تُحدث نتائج الانتخابات التشريعية القادمة نقلةً نوعيةً في مسار التحول الديمقراطي التونسي، فإما أن تنتج تعددية سياسية حزبية وترسِّخ ركائز الديمقراطية، وتعيد بناء الثقة السياسية، وإما أن تبرز رموزًا سياسية تنتمي لتيار سياسي واحد يكشف كل بطاقاته لإعادة الاستبداد والترسيخ له، وعليه تنهار الثقة، ويُجدد الشعب ثورته مرة أخرى، ومن ثم العودة لمربع الصفر.

---

[1] داود، وفاء على (2015)، عوامل بناء الثقة السياسية في الأحزاب في نظم الديمقراطيات الناشئة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[2] المكيمي، هيلة حمد (2022)، صعود الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة وانعكاستها على الاستقرار السياسي في أوروبا: الحالة الهولندية نموذجًا، بتاريخ 2022/8/1، متاح على:
https://academia-arabia.com/en/reader/2/7526?fbclid=IwAR0Nf2wQnZWDGSLdMIyJmvKXWATQt3gEkwKFznW8gyCJa0p-JsA4I4Ux6q0

[3] داود، وفاء على (2011)، قيمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة: دراسة الحالة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

[4] بشارة ، عزمي(2022)، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟ بتاريخ 2022/5/18، متاح على:
https://www.azmibishara.com/ar/%D9%83%D8%AA%D8%A8/%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%B3%D8%A4%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%9F

[5] باشا، خير الدين(2022)، صراع الشعبويات يتهدد الديمقراطية الفتية في تونس المفكرة القانونية، بتاريخ 2022/8/18، متاح على:
https://legal-agenda.com/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8/%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81

[6] إسماعيل، زهير (2022)، الشعبوية في تونس.. بين الخطاب والأداء، بتاريخ 2022/7/22، متاح على:
https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1/%D8%B2%D9%87%D9%8A%D8%B1-%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84/%D8%B1%D8%A3%D9%8A?scroll=1

[7] J., Allcock (1971), Populism: A Brief Biography, Sociology, 5(3), PP. 371:387.

[8] G., Bobba , G., Legnante (2017), A breeding ground for populist political communication. In: Aalberg T, Esser F, Reinemann C, et al. (eds) Populist Political Communication in Europe. New York: Routledge, PP. 221:234.

[9] بغوره، الزواوي(2019)، خطاب الشعبوية في الفكر السياسي المعاصر، التفاهم، 135.

[10] WL, Bennett (2012), the personalization of politics: political identity, social media, and changing patterns of participation. The Annals of the American Academy of Political and Social Science 644(1), PP. 20:39.

[11] Koc-MichalskaK, Boulianne S, B., Bimber B (2020), Rightwing populism, social media and echo chambers in western democracies. New Media & Society 22(4), PP. 683:699.

[12] Jan-Werner, Müller (2016), What is Populism?, Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

[13] Berlin, Isaiah (1968), To Define Populism, in the Salah Berlin Virtual Library 6, available at http://berlin.wolf.ox.ac.uk/lists/bibliography/bib111bLSE.pdf.

[14] Weber, Till (2022). Quantitative Populism: Of Shapes and Shades, Polity.

[15] Castro, Paulo , Ronci, Marcio (1991), Sixty Years of Populism in Brazil, in: The Macroeconomics of Populism in Latin America, Sebastian Edwards & Rudiger Dornbusch (Edited), The University of Chicago Press, Chicago, PP.151:175.

[16] RP, Hart (2020), Trump and Us: What He Says and Why People Listen. New York: Oxford University Press.

[17] Norris, Pippa (2020), Measuring populism worldwide, Party Politics, 26(6), PP. 697:717.

[18] مولر، يان فيرنر (2017)، "ما الشعبوية؟"، رشيد بوطيب (ترجمة)، منتدى العلاقات العربية والدولية"، بتاريخ 28 /8/ 2022، متاح على https://ar.qantara.de/content/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%9F-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%86%D8%B1-%D9%85%D9%88%D9%84%D8%B1-%D9%86%D9%82%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9%D8%B9%D8%B4%D8%B1-%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%A9

[19] الهمامي، حمة (2020)، الشّعبويّة في تونس: قيس سعيّد ومؤيّدوه، جريدة الشارع المغاربي، نشر في 4 اكتوبر 2020، بتاريخ: 2022/8/22، متاح على https://acharaa.com/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%91%D8%B9%D8%A8%D9%88%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%82%D9%8A%D8%B3-%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D9%91%D8%AF-/%D9%88%D9%85%D8%A4%D9%8A%D9%91%D8%AF%D9%88%D9%87

[20]Edward, Shils(1981),Tradition. Chicago, IL. University of Chicago Press.

[21] Finchelstein, F. (2017), From Fascism to Populism in History و Oakland, California: University of California Press

[22] Laclau, Ernesto (1977), Politics and ideology in Marxist theory, Capitalism, fascism, Populism, London, 15 .N. Y,P. 143.

[23] إسماعيل، زهير (2021)، الشعبوية في تونس.. بين الخطاب والأداء،2021، بتاريخ 2022/5/30، متاح على https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1/%D8%B2%D9%87%D9%8A%D8%B1-%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84/%D8%B1%D8%A3%D9%8A

[24] Kessel, Van (2015), Populist Parties in Europe, New York: Palgrave Macmillan, –

[25] J., Kyle, L., Gultchin (2018), Populists in Power around the World,London, Tony Blair Institute, –

[26] MJ, Meijers, A., Zaslove (2020), Measuring populism in political parties: appraisal of a new approach. Comparative Political Studies, –

[27] Weber, Max (1978), Economy and Society, An Outline of Interpretive Sociology, Berkeley, CA: University of California Press.

[28] Taguieff, Pierre (1995), Political Science Confronts Populism: From A Conceptual Mirage to A Real Problem, Telos, Vol 109, P.43.

[29] R.,Cristobal, Mudde (2013), Populism, in: The Oxford Handbook of Political Ideologies, Op.Cit, P. 423.

[30] Hroch, Miroslav (1985), Social Preconditions of National Revival in Europe: A Comparative Analysis of The Social Composition of Patriotic Groups Among The Smaller European Nations, Translated by: Ben Fowkes, Cambridge University Press, New York, P.187.

[31] خويص، منى (2012)، رجال الشُرُفات: دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية، دار الفارابي، بيروت، ص73.

32 T., Adorno (1964).The Authoritarian personality. New York: Wiley.

33 Norris, P. (2016), Trump, Brexit, and the Rise of Populism: Economic Have-Nots and Cultural Backlash.

34 Bugaric, Bojan (2019), Could Populism Be Good for Constitutional Democracy? Article in Annual Review of Law and Social Science.

[35] Norris, Pippa (2019), Varieties of populist parties, Philosophy & Social Criticism, 45(9–10), PP. 981:1012.

[36] Arendt, H. (1973), the origins of totalitarianism (New ed. / with added prefaces.) New York: Harcourt Brace, P. 382.

[37] Halmal, Gabor (2019), Populism, authoritarianism and constitutionalism, German Law Journal, German Law Journal, 20, P.299.

[38] Finchelstein, Federico (2014), Returning Populism to History", Constellations, 21 (4), P.477.

[39] Pappas, Takis (2014), Populist Democracies: Post-Authoritarian Greece and Post-Communist Hungary, Government and Opposition, 491) , PP. 29:38.

[40] R., Cristobal, Mudde, Cas (2013), Populism, in: The Oxford Handbook of Political Ideologies, Op.Cit, P. 422.

[41] Mudde, Cas, Kaltwasser, Cristobal (2017). Populism: A Very Short Introduction, Op.Cit, P. 79.

[42] Ádám, Zoltán (2018), What is (authoritarian) populism? An institutional economics approach with reference to Hungary, available at https://www.researchgate.net/publication/325965971_What_is_authoritarian_populism_An_institutional_economics_approach_with_reference_to_Hungary

[43] R. Kaltwasser;, Cristobal (2014), The Responses of Populism to Dahl's Democratic Dilemmas', Political Studies, Political Studies Association, Vol 62, 2014.

[44] – , The ambivalence of populism: threat and corrective for democracy, Democratization, Routledge Publishing, 19 (2), P.195.

[45] Mudhoffir, Abdil Mughis (2020), Islamic populism and indonesia's illiberal democracy, Democracy in Indonesia: From Stagnation to Regression?, ISEAS, Pp. 122:126.

[46] Schlumberger,Oliver (2021), Puzzles of political change in the Middle East: Political liberalisation, authoritarian resilience and the question of systemic change, Working Paper, German Institute of Development and Sustainability (IDOS), Discussion Paper, No. 5,Bonn, P.66.

[47] Arab Barometer – Wave VI Country Report – Tunisia Tunisia_ArabBarometer_Public-Opinion-2021.pdf.pdf

[48] باشا، خير الدين، صراع الشعبويات يتهدد الديمقراطية الفتية في تونس، تاريخ الإطلاع 2022/8/23. متاح على:
https://legal-agenda.com/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8/%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81

[49] Finchelstein, F. (2017), From Fascism to Populism in History, Oakland, California: University of California Press

[50] بشارة، عزمي (2019)، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[51] Helal, Fethi (2021), The people want …: ' the populist specter in the Tunisian President's inaugural speech, Critical Discourse Studies.

[52] السبيطلي، محمد (2019)، تونس: صعود الشعبوية قراءة أولية في نتائج الانتخابات الرئاسية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، متابعات.

[53]) مركز الجزيرة للدراسات، الحالة الاستثنائية" في تونس: الخلفيات والدلالات والآفاق، تاريخ الإطلاع 2022/8/23، متاح على https://studies.aljazeera.net/ar/article/5087

[54]) ،حتى إشعار آخر.. تمديد "سعيد" وسيناريوهات تونس الجديدة، تاريخ الإطلاع 2022/8/23، متاح على https://www.noonpost.com/content/41620

[55]) ، العين الإخبارية تنشر تشكيلة الحكومة التونسية، تاريخ الإطلاع 2022/8/25، متاح على، https://al-ain.com/article/1633942418

[56]) دستور 2014، متاح على https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014?lang=ar

[57]) دستور 2022، متاح على https://www.businessnews.com.tn/bnpdf/Constitution2022.pdf?fbclid=IwAR0tSrjB-dreuL0i80b78_4pbhuLxQQwLNGbuvaeC7sLcMUspeOmmshZaJk